



***Egyptian Journal of Linguistics and Translation***  
***'EJLT'***

Peer-reviewed Journal  
Sohag University Publishing Center

ISSN: 2314-6699

<https://ejlt.journals.ekb.eg/>

Volume 12  
Issue 1  
January 2024



**Egyptian Journal of Linguistics and Translation**

**'EJLT'**

ISSN: 2314-6699

<https://ejlt.journals.ekb.eg/>

Volume 12, Issue 1

January 2024

Peer-reviewed Journal

Sohag University Publishing Center

## Poetic Necessity Lexicon and Analysis - A Proposed Vision

### Abstract

Linguistic criticism appeared in general and lexical criticism in particular because of errors in speech in general and in poetry in particular, which confirms that the lexical is not just a carrier of language and its poems, but has its critical comments and this is confirmed by many critical studies on the lexical industry. The research aimed to reveal the lexical orientations in the section of poetic necessity, and the classification of evidence of poetic necessity after collection, and the analysis of poetic evidence in the section of poetic necessity. The research plan came around two general axes: The first axis: the dictionary field and the second axis: analysis. The dictionary of necessities required me to rely on Arabic dictionaries that include evidence of poetic necessity and talk about them, and I contrasted them with the beliefs of other necessities, so that this study comes out complete and not deficient in its results, as we met a citizen of necessity in linguistic dictionaries that were defined semantically, and did not stipulate that it is a necessity, and there are words of necessity in the beliefs of other necessities that are not fulfilled in terms of significance. The dictionary revolved around two titles; the first: the features of the dictionary of poetic necessity, i.e.: the characteristics and the proposed approach to that dictionary, as through that study with its theoretical and practical sides, the researcher reached a list of points about the proposed method.

*Keywords:* poetic necessity- the dictionary field- lexical criticism

**Asmaa Mohamed Refaat**

**Abdel Hakim Mourad**

Associate Professor of

Grammar and

Morphology.

Department of Arabic

Language, Faculty of Arts,

Taif University



*Egyptian Journal of Linguistics and Translation*

'EJLT'

Online ISSN: 2314-6699

<https://ejlt.journals.ekb.eg/>

Volume 12, Issue 1

January 2024

Peer-reviewed Journal

Sohag University Publishing Center

## الضرورة الشعرية معجمة وتحليلاً: رؤية مقترحة

### مستخلص الدراسة

أسماء محمد رفعت عبد الحكيم مراد  
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك  
قسم اللغة العربية - كلية الآداب جامعة  
الطناف

ظهر النقد اللغوي عامة والنقد المعجمي خاصة بسبب الأخطاء في الكلام عامة وفي الأشعار خاصة وتراثنا المعجمي به نقد من أصحاب المعاجم موجه للعديد من الأبيات الشعرية؛ بما يؤكد أن المعجمي ليس مجرد ناقلة للغة وأشعارها بل له تعليقاته النقدية لما يذكره في معجمه وهذا ما أكدته العديد من الدراسات النقدية حول الصناعة المعجمية. وهدف البحث إلى الكشف عن توجهات المعجمي في باب الضرورة الشعرية، وتصنيف شواهد الضرورة الشعرية بعد جمعها، وتحليل الشواهد الشعرية في باب الضرورة الشعرية. وجاءت خطة البحث حول محورين عامين: المحور الأول: المعجمة والمحور الثاني: التحليل. ومعجمة الضرائر تطلبت مني الاعتماد على المعاجم العربية التي تضمن شواهد الضرورة الشعرية والحديث عنها، وقابلت بينها ومظان الضرائر الأخرى؛ حتى تخرج تلك الدراسة تامة غير ناقصة في نتائجها؛ إذ إنه تقابلنا مواطن للضرورة في المعاجم اللغوية تم تعريفها دلالياً، ولم ينص على أنها ضرورة، وهناك ألفاظ مواطن للضرورة في مظان الضرائر الأخرى غير مستوفاة من حيث الدلالة. وقد دارت المعجمة حول عنوانين؛ أولاهما: سمات معجمة الضرورة الشعرية، أي: الخصائص والمنهج المقترح لذلك المعجم؛ حيث إنه من خلال تلك الدراسة بجانبها النظري والعملية توصلت الباحثة إلى سرد نقاط عن المنهج المقترح. والعنوان الثاني: تطبيقات على المعجم المقترح للضرائر الشعرية، أي: التطبيق بعرض نماذج لذلك المعجم، قد طبقت فيها الباحثة المنهج الذي ارتأته بعد البحث بجانبه النظري والعملية.

*الكلمات الرئيسية: الضرورة الشعرية، المعجمة، النقد المعجمي*

## الضرورة الشعرية معجمة وتحليلاً: رؤية مقترحة

## المقدمة:

إن اللغويين العرب قد اهتموا بدراسة الضرورة الشعرية اهتماماً كبيراً؛ لإحساسهم بالأهمية العظمى لهذه الظاهرة في علوم اللغة العربية، وقد ظهرت اهتمامات العلماء بالضرورة الشعرية في دراساتهم، فمنهم من ألف دراسة خاصة حولها، وبعضهم تناولها من خلال مؤلفاتهم ومعجماتهم، وأتوقف عند معجماتهم وأخصها بالذكر<sup>(1)</sup>.

وكان من أبرز المعجميين الذين ظهر اهتمامهم بالضرورة الشعرية ابن سيده (ت458هـ) في معجمه (المحكم والمحيط الأعظم)، وابن منظور (ت711هـ) في معجمه (لسان العرب).

## النقد المعجمي:

لقد ظهر النقد اللغوي عامة والنقد المعجمي خاصة بسبب الأخطاء في الكلام وفي الأشعار، "وقد بنى هذا النقد معايير على نقد المنظوم من كلام العرب في مختلف الأشعار، والمفاضلة بين الشعراء على أسس علمية، مما أحيطوا به من دقائق اللغة وأصول النحو وأعراب الشعر وما يجوز فيها وما لا يجوز"<sup>(2)</sup>.

وترأنا المعجمي به نقد من أصحاب المعاجم موجه للعديد من الأبيات الشعرية؛ بما يؤكد أن المعجمي ليس مجرد ناقلة للغة وأشعارها بل له تعليقاته النقدية لما يذكره في معجمه، وهذا ما أكدته كثير من الدراسات النقدية حول الصناعة المعجمية والتي منها:

- (1) النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، حمدي عبد الفتاح السيد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر.
- (2) معجم متن اللغة دراسة في الشكل والمضمون في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة- أيمن خالد مكيد شداد-ماجستير، كلية الآداب جامعة اليرموك-الأردن.
- (3) في منهج النقد اللغوي القاموس المحيط أنموذجاً -خالد هدنة، الناشر: دكتوراه، كلية الآداب، جامعة فرحات، الجزائر،

2012م

(1) معجم: تاج العروس، والقاموس المحيط، ولسان العرب؛ نظراً لمادتهم اللغوية الغزيرة العامة وخاصة فيما يتعلق بالضرورة الشعرية. فأحياناً نرى في تلك المعاجم من أمور الضرائر ما لا نجد في غيرها من المراجع؛ مما يؤكد لنا دور المعاجم كخزانة موسوعية؛ فيتوجب علينا جمع شتات مسائل تلك القضية المتناثرة في المعاجم وجعلها في كتاب واحد منقحة مما يداخلها من أمور أخرى يتطرق إليها المعجمي

(2) النقد الأدبي عند العرب واليونان معالمة وأعلامه-الحسين قصي-المؤسسة الحديثة للكتاب-لبنان-2003م-ص189

(4) معايير النقد اللغوي في معجم متن اللغة لرضا العاملي-نوف بنت عمر با نقيطة-دكتوراه-1443هـ-كلية اللغة العربية جامعة أم القرى-السعودية.

ولأهمية هذا الموضوع، خاصة في الصناعة المعجمية اخترت أن يكون موضوعي بعنوان: (الضرورة الشعرية

### معجمة وتحليلاً)

والضرورة في اللغة من الحاجة، يُقال: "اضطرت إليه"، أي: احتجت إليه<sup>(3)</sup>، أما الضرورة في الاصطلاح فتعني

احتياجاً يحتاجه الشاعر في صنعته الشعرية<sup>(4)</sup>

### منهج البحث:

المنهج الذي سوف أستعين به - (بعون الله) - هو المنهج الوصفي، الذي يعنى بوصف الظاهرة اللغوية (الضرورة

الشعرية) وتحليلها في ضوء معطيات الدرس اللغوي؛ وذلك بتحديد مواطن الضرورة في الأبيات الشعرية، ثم تحليل أمثلة منها تحليلاً لغوياً.

وتستند الدراسة أيضاً إلى ما تقدّمه مناهج البحث اللغوي من أدوات، وتختار منها ما يتناسب وطبيعة بحثها، حيث تستخدم المنهج الوصفي؛ للخروج من جمع المادة وتحليلها إلى نتائج تعين على إظهار واقع الدراسات المعجمية كمّاً وكيفاً، ويتبع البحث كذلك المنهج التاريخي المقارن في رصد المادة المعجمية ووصفها وتحليلها مستقرياً جهود علماء المعاجم حسب السبق في التنظير والتأليف.

### أهداف البحث:

(1) الكشف عن توجهات المعجمي في باب الضرورة الشعرية.

(2) تصنيف شواهد الضرورة الشعرية بعد جمعها.

(3) تحليل الشواهد الشعرية في باب الضرورة الشعرية.

هذا وأحب أن أشير هنا إلى أنه قد سبقني دراسات في الضرورة الشعرية<sup>(5)</sup>، لكن معظمها نظرية تفنن إلى دراسة

(3) المحكم لابن سيده (ضرر) 148/8، لسان العرب لابن منظور(ضرر) 483/4، 484.

(4) انظر: الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج، محمد أحمد عبد الله المسيعين، ص2، رسالة ماجستير، جامعة مؤته 2009م، الضرورة الشعرية ورأي عبد القاهر الجرجاني فيها، يوسف عبود، دراسة نشرت في مجلة تشرين للآداب والعلوم الإنسانية - أب - 2007

(5) راجع من ذلك: \*ضرائر الشعر لابن عصفور، تح السيد إبراهيم، دار الأندلس  
\* الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي، د/عبد العال شاهين، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، 1982م  
\*ضرائر وما يسوغ للشاعر للألوسي-المطبعة السلفية-القاهرة-1341هـ  
\* ضرورة الشعر، السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية.  
\*لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية/حماسة عبد اللطيف-دار الشروق

لواقع الضرورة الشعرية من خلال معجم لغوي، ومن خلال تحليلها. ومن هنا تتميز دراستي هذه بأنها دراسة تطبيقية.

**وخطة البحث** ستكون – إن شاء الله – حول محورين عامين:

**المحور الأول:** المعجمة **المحور الثاني:** التحليل.

ومعجمة الضرائر تطلبت مني الاعتماد على المعاجم العربية<sup>(6)</sup> التي تضمّن شواهد الضرورة الشعرية والحديث عنها، وقابلت بينها ومظان الضرائر الأخرى؛ حتى تخرج تلك الدراسة تامة غير ناقصة في نتائجها؛ إذ إنه تقابلنا مواطن للضرورة في المعاجم اللغوية تم تعريفها دلاليًا، ولم ينص على أنها ضرورة، وهناك ألفاظ مواطن ضرورة في مظان الضرائر الأخرى غير مستوفاة من حيث الدلالة.

وقد دارت المعجمة حول عنوانين؛ أولاهما: سمات معجمة الضرورة الشعرية، أي: الخصائص والمنهج المقترح لذلك المعجم؛ حيث إنه من خلال تلك الدراسة بجانبها النظري والعملي توصلت الباحثة إلى سرد نقاط عن المنهج المقترح. والعنوان الآخر: تطبيقات على المعجم المقترح للضرائر الشعرية، أي: التطبيق بعرض نماذج لذلك المعجم، قد طبّقت فيها الباحثة المنهج الذي ارتأته بعد البحث بجانبه النظري والعملي

### المحور الأول: المعجمة

#### أسماء المعجم المقترح

تتسم شواهد الضرورة الشعرية - في الصناعة المعجمية عامة أو في معجمنا المقترح المعتمد على المعاجم العامة - بجملة من السمات والخصائص، حري بالبحث أن يسوقها هنا على سبيل المثال لا الحصر والترتيب على شكل نقاط تالية:

\*من سمات المعجم المقترح أنه يمتاز عن مصادره التي يعتمد عليها؛ لأنه يدقق ويحقق ويذكر تنبيهات على مواطن الشاهد أو الشاهد عامة من هذا المصدر وذاك.

ففي مادة (جذب) يذكر: الجَدْب: المُحَل، فَمَا قَوْل الرَّاجِز، أَنشده سِبْيَوِيَه (ت180هـ):

لَقَدْ حَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَحْصَبًا<sup>(7)</sup>

فَأَيْتَهُ أَرَادَ: جَدْبًا، فَحَرَكَ الدَّالَ بِحَرَكَةِ الْبَاءِ وَحَذَفَ الْأَلْفَ: عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا فِي الْوَقْفِ.

قَالَ ابْنُ جَنِي: الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ تَقَلَّ الْبَاءُ كَمَا تَقَلُّ اللَّامُ فِي عَيْهَلٍ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ:

بِبَاذِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ<sup>(8)</sup>

(6) وبجوار هذه المعاجم اعتمدت أيضا في التعريف بالشعراء على معجم الشعراء العرب، مكتبة القدسي، القاهرة، ط2، 1982م  
(7) الرجز بدون نسبة في اللسان، 356/1، (خ ص ب)، و122/7 (ب ي ض)، ولرؤية في ملحق ديوانه 169، والكتاب، 4/170.  
(8) ينظر: المحكم والمحيط لابن سيده (342/7)، ولسان العرب 49/7 (م ل ظ)، و49/11 (ب د ل)، والشاهد لمنظور بن مرثد في اللسان

فَلَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ حَتَّى حَرَكَ الدَّالَ لَمَا كَانَتْ سَاكِنَةً لَا يَتَّعِ بِعُذْهَا المَشْدَدُ، ثُمَّ أُطْلِقَ كإِطْلَاقِهِ "عَيْهَلٌ" وَنَحْوَهَا. وَيُرْوَى أَيْضًا "جَدْبِيًّا". وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ تَنْقِيلَ البَاءِ، وَالدَّالَ قَبْلَهَا سَاكِنَةً فَلَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ، وَكَرِهَ أَيْضًا تَحْرِيكَ الدَّالِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ انْتِقَاضًا لِلصِّيغَةِ، فَأَقْرَبَهَا عَلَى سَكُونِهَا، وَزَادَ بَعْدَ البَاءِ بَاءَ أُخْرَى مُضَعَفَةً لِإِقَامَةِ الوِزْنِ، فَإِنْ قُلْتِ: فَهَلْ تَجِدِ فِي قَوْلِهِ "جَدْبِيًّا" حِجَّةً لِلنَّحْوِيِّينَ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ فِي امْتِنَاعِهِ مِمَّا أَجَازَهُ مِنْ بَنَائِهِمْ مِثْلَ "فَرَزْدَقٍ" مِنْ ضَرْبِ وَنَحْوِهِ: ضَرْبِ بَّ، وَاحْتِجَاجِهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي الكَلَامِ ثَلَاثَ لَا مَاتَ مُتْرَادِفَةً عَلَى الإِتِّفَاقِ، وَقَدْ قَالُوا: جَدْبِيًّا كَمَا تَرَى فَجَمَعَ الرَّاجِزَ بَيْنَ ثَلَاثَ لَا مَاتَ مُتَّفَقَةً، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ لِلنَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا شَيْءٌ عِضٌ فِي الوُفْقِ وَالْوَصْلِ ثُمَّ مَزِيلُهُ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ لَمْ يَحْفَلْ بِهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، أَلَا تَرَى إِلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ اسْمٌ آخَرُهُ وَآوِ قَبْلَهَا حَرَكَةً، ثُمَّ لَا يَفْسُدُ ذَلِكَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي الوُفْقِ: هَذِهِ أَفْعُوْ، وَهُوَ الكَلْوُ مِنْ حَيْثُ كَانَ هَذَا بَدَلًا جَاءَ بِهِ الوُفْقُ وَلَيْسَ ثَابِتًا فِي الوُصْلِ الَّذِي عَلَيْهِ المُعْتَمَدُ وَالعَمَلُ. وَإِنَّمَا هَذِهِ البَاءُ المُشَدَّدَةُ فِي "جَدْبِيًّا" زَائِدَةٌ لِلوُفْقِ وَغَيْرِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَمِثْلَهَا قَوْلُ جَنْدَلِ [من الرجز]:

جاريةٌ ليست من الوَحْشِ

لا تلبس المنطق بالمتنن

إلا ببيت واحد بنن

كان مجرى دمعها المستنن

فطنته من أجود القطنن<sup>(9)</sup>

فَكَمَا زَادَ هَذِهِ النُّونَاتُ ضَرُورَةَ كَذَلِكَ زَادَ البَاءُ فِي "جَدْبِيًّا" ضَرُورَةَ، وَلَا اعْتِدَادَ فِي المَوْضِعَيْنِ جَمِيعًا بِهَذَا الحَرْفِ المِضَاعَفِ، قَالَ: وَعَلَى هَذَا أَيْضًا عِنْدِي مَا أَنشُدُهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ:

لَكِنْ رَعَيْنَ التَّنْعَ حَيْثُ ادْهَمَّمَا<sup>(10)</sup>

أَرَادَ: ادْهَمَّ فَرَادَ مِثْلَ أُخْرَى، قَالَ: وَقَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ فِي جَدْبِيًّا:

إِنَّهُ بَنَى مِنْهُ "فَعْعَلٌ" مِثْلَ فَرَدَدَ، ثُمَّ زَادَ البَاءَ الأَخْرَى كزِيَادَةِ المِيمِ فِي "الأَضْحَمَّا" قَالَ: وَكَمَا لَا حِجَّةَ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ:

"جَدْبِيًّا" كَذَلِكَ لَا حِجَّةَ لِلنَّحْوِيِّينَ عَلَى الأَخْفَشِ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ يَبْنِي مِنْ ضَرْبِ مِثْلِ اطْمَأَنَّ فَيَقُولُ: اضْرِبْ وَقَوْلُهُمْ هَمَّ: اضْرِبْ، بِسُكُونِ اللَّامِ الأُولَى بِقَوْلِ الرَّاجِزِ: ادْهَمَّمَا بِسُكُونِ المِيمِ الأُولَى لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقُولُ: إِنْ هَذَا إِنَّمَا جَاءَ لِضَرُورَةِ القَافِيَةِ فَرَادَ عَلَى

481/11 (ع ه ل) وشرح شواهد الإيضاح 276، وشرح شواهد الشافية 246.

(9) الرجز لدهلبي بن قريع في اللسان 371/6 (و خ ش)، 105/51 (ن و ا)، وللعجاج في ديوانه، 286، 287/1.

(10) الرجز بدون نسبة في اللسان 350/7 (ع ر ف ط)، وتهذيب اللغة 346/3.

أدهم، وقد نراه ساكن الميم الأولى، ميماً ثالثة لإقامة الوزن، وكما لا حجة لهم عليه في هذا كذلك لا حجة له عليهم أيضاً في قول الآخر [من بحر الخفيف]:

إنَّ شكلي وإنَّ شكلك شئتُ: فالزمي الحُصن واخضني تَبْيِضِي (11)

بتسكين اللام الوسطى؛ لأن هذا أيضاً إنما زاد ضاداً وبنى الفعل بنية اقتضاها الوزن؛ على أن قوله: "تَبْيِضِي" أشبه من قوله: أدهمماً؛ لأن مع الفعل في "تَبْيِضِي" الياء التي هي ضمير الفاعل، والضمير الموجود في اللفظ لا يبنى مع الفعل إلا والفعل على أصل بنائه الذي أريد به، والزيادة لا تكاد تعترض بينهما، نحو ضربت وقتلت إلا أن تكون الزيادة مصوغة في نفس المثال غير منفكة في التقدير منه، نحو سألقت، وجعيت، واحرئيت، وادلنطيت، ومن الزيادة للضرورة قول الآخر:

بات يقاسي ليلهن زمام

والفحسي حاتم بن تمام

مستر عفاتٍ لصلِّح سام (12)

يريد: لصلِّح كجلكد وهلفس وشنخف. (13)

-وفي مادة (هنا) يذكر قول: فارعي فزارة لا هناك المرئع

أراد "هناك" فجاء على البديل للضرورة وليس على التخفيف. (14)

\*من سمات المعجم المقترح أنه قد يستدل بالقراءات القرآنية على ضرائر الشعر.

في مادة (سعم) يقول ابن سيده :

سَعَم يَسَعَم سَعَمًا: أَسْرَع فِي سِيرِهِ وَتَمَادَى....

وقال:

غَيْرَ خَلِيكَ الْأَدَاوَى وَالنَّجْمِ

وطول تخويد المطي والسعم (15)

حرك العين من السعم للضرورة، وكذلك في النجم. ورواه المازني: والنجم، على النقل للوقف. ورواه بعضهم: النجم، على أنه جمع نجم، كسحل وسحل. وقرأ بعضهم: (وبالنجم هم يهتدون). وهي قراءة شاذة. هذا رجل مسافر معه إداوة، فيها ماء،

(11) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص، ولسان العرب لابن منظور، 122/7، (ب ي ض)، 145 (خ ف ض)، 207/14 (ج و ا).  
(12) الرجز بدون نسبة في اللسان 241/12 (ص ل خ م)، والخصائص 304/3، الشاهد فيه: "لصلِّح" يريد: "الصلِّح" فزاد اللام للضرورة.

(13) لسان العرب (ص ل خ م) 254/1، 255، والمحكم لابن سيده (ج د ب)، 344/7، 243، 342.

(14) لسان العرب لابن منظور (ه ن أ) 184، والمحكم لابن سيده، (ه ن أ) 360/4

(15) الرجز بدون نسبة في جمهرة اللغة، 842، الشاهد فيه قوله: "السعم" بتحريك العين الساكنة للضرورة.

فَهُوَ يَنْظُرُ كَمَا بَقِيَ مَعَهُ مِنَ الْمَاءِ، وَيَنْظُرُ إِلَى النَّجْمِ، لِيَأْخُذَ بِأَخْرَجِهِ. (16)

\*من سمات المعجم المقترح أنه قد لا يتعصب لمذهب نحوي بل يعرض جميع الآراء.

\_ في مادة (هلك) يقول ابن سيده:

الهِلْكَ: مَا بَيْنَ كُلِّ أَرْضٍ إِلَى الَّتِي تَحْتَهَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

الْمَوْتُ تَأْتِي لِمِيقَاتِ خَوَاطِفِهِ ... وَلَيْسَ يُعْجِزُهُ هَلْكَ وَلَا لَوْحُ (17)

فَأِنَّهُ سَكَنَ لِلضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِي، وَقَدْ حَجَرَ عَلَيْهِ سَبِيحُ الْإِلَّا الْمَكْسُورِ وَالْمَضْمُومِ. (18)

\*من سمات المعجم المقترح أنه -إذا اقتضى الأمر- يذكر الدلالات المختلفة للفظة الضرورية مما يترتب عليه أحكام صرفية

مختلفة. وهذا ما فعله في:

- مادة (ثغب) في إسكان المتحرك.

\_ وفي مادة (فرع) يذكر:

وَالْفَرَعُ: الْمَالُ الطَّائِلُ الْمَعْدُ قَالَ:

فَمَنْ وَاسْتَبْقَى وَلَمْ يَغْتَصِرْ ... مِنْ فَرَعِهِ مَالًا وَلَا الْمَكْسِرِ (19)

أَرَادَ مِنْ فَرَعِهِ فَسَكَنَ لِلضَّرُورَةِ. وَالْمَكْسِرُ:

مَا يَكْسِرُ مِنْ أَصْلِ مَالِهِ، وَقِيلَ:

إِنَّمَا الْفَرَعُ هَاهُنَا الْعُضُنُ، فَكُنِيَ بِالْفَرَعِ عَنْ حَدِيثِ مَالِهِ وَبِالْمَكْسِرِ عَنْ قَدِيمِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. (20)

\*من سمات المعجم المقترح أنه قد يحرص على التعريف بقائل البيت؛ فمثلاً في مادة (هنا)

"وَهَنَاتِيهِ الْعَافِيَةُ وَقَدْ تَهَنَّأَتْ وَهَنَتْ الطَّعَامُ بِالْكَسْرِ أَي تَهَنَّأَتْ بِهِ فَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ سَبِيحُ مِنْ قَوْلِهِ:

فَارَعِي فِزَارَةَ لَا هِنَاكَ الْمَرْتَعُ

فعلى البديل للضرورة وليس على التخفيف وأما ما حكاه أبو عبيد من قول المتمثل من العرب (الشاعر):

حَنَّتْ وَلَاتٌ هَنَّتْ وَأَنْتَى لِكَ مَفْرُوعٍ (بحر الهزج)

فأصله الهمز ولكن المثل يجري مجرى الشعر فلما احتاج إلى المتابعة أزوجها حنَّتْ يُضْرَبُ هذا المثل لمن يُنْهَمُ في حديثه

(16) المحكم لابن سيده (س ع م)، 510/1.

(17) البيت من البسيط، بدون نسبة في المخصص، 69/10، الشاهد فيه قوله: "هَلْكَ" بتسكين اللام المتحركة للضرورة.

(18) المحكم لابن سيده (ه ل ك) 140/4.

(19) البيت من السريع، للشويعر في اللسان 139/5 (ك ث ر)، وبدون نسبة في اللسان 579/4 (ع ث ر)، والمخصص 282/12، الشاهد فيه قوله: (فَرَعِهِ)، يريد: (فَرَعَهُ) فسكن الراء المفتوحة للضرورة.

(20) لسان العرب لابن منظور (ف ر ع) 249/8، المحكم لابن سيده (ف ر ع) 124/12

ولا يُصَدَّق. قاله مازن بن مالك بن عمرو بن تميم لابنة أخيه الهَيْجُمَانَةَ بنتِ العَنْبَرِ ابنِ عَمْرٍو بن تَمِيم حين قالت لأبيها إنَّ عبدشمس بن سعد بن زيد مناة يريد أن يُغَيَّرَ عليهم فأتتهما مازن؛ لأنَّ عبدشمس كان يَهْوَاهَا وهي تَهْوَاهُ فقال هذه المقالة وقوله: حَنَّتْ، أي: حنَّت إلى عبدشمس ونزعت إليه وقوله ولات هَنَّتْ، أي: ليس الأمرُ حيث دَهَبَتْ"

والتعريف بقائل البيت مزية في المعجم المقترح، ربما تفتقد المعاجم العامة؛ كلسان العرب لابن منظور الذي أحياناً لا يذكر اسم الشاعر أو لا يعرفنا باسم قائل البيت، في حين يذكر نسبه لقبيلته الذي قد يشترك في هذه النسبة آخرون مما يؤدي بنا للوقوع في الخلط.

\_ ففي مادة (نقر) يذكر:

ونقرى: موضع، قال:

لما رأيتهم كأن جموعهم ... بالجزع من نقرى نجاء خريف<sup>(21)</sup>

فأما قول الهذلي:

ولما رأوا نقرى تسيل أكامها ... بأر عن جرار وحامية غلب<sup>(22)</sup>

فإنه أسكن ضرورة<sup>(23)</sup>.

\_ في مادة (ضرح) يذكر:

ضرح عنه شهادة القوم بضرحها ضرحاً: جرحها وألقاها عنه لئلا يشهدوا عليه بالباطل والضرح، أن يؤخذ شيء فيرمى به. قال الهذلي<sup>(24)</sup>:

تعلو السيوف بأيديهم جماجمهم: كما يفلق مرو الأعرض<sup>(25)</sup>

أراد الضرح، فحرك للضرورة<sup>(26)</sup>.

والندقيق في اسم قائل البيت مزية في المعجم المقترح، ربما تفتقد المعاجم العامة؛ كلسان العرب لابن منظور، الذي أحياناً يذكر اسم الشاعر مصحفاً أو محرفاً.

\_ ففي مادة (طول) يقول ابن منظور: وقد شدد الراجز الطول للضرورة فقال منظور بن مرثد الأسدي:

تعرضت لي بمكان جلّ

(21) البيت من الكامل، وهو لعمر بن الجعد في شرح أشعار الهذليين 464

(22) البيت من الطويل، لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في شرح أشعار الهذليين 465

الشاهد فيه: "نقرى" بتسكين القاف المفتوحة للضرورة.

(23) لسان العرب لابن منظور (ن ق ر) 232/5، المحكم لابن سيده (ن ق ر) 372/6، 373

(24) المتنخل مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي، من مضر أبو أثيلة، شاعر من نوابع هذيل.

(25) البيت من البسيط، في اللسان 2/466 (روح)، 2/510 (صرح)، وشرح أشعار الهذليين 1279

(26) لسان العرب لابن منظور (ض رح) 525/2، المحكم لابن سيده (ض رح) 126/3

أسماء محمد رفعت مراد

تَعْرُضًا لِمِ تَأَلُّ عَن قَتْلِي

تَعْرُضَ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

ويروى: عن قَتْلًا لي، على الحكاية أي عن قَوْلِهَا قَتْلًا له، قال الجوهري: وقد يفعلون مثل ذلك في الشعر كثيرًا ويزيدون في الحرف من بعض حروفه؛ قال ذُهْل بن قريع، ويقال قارب بن سالم المرّي:

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْنَنُ

فُطِنْتُهُ مِنْ أَجْوَدِ الْفُطُنِ (27)

\*من سمات المعجم المقترح أنه عند عرضه للشواهد البارزة في الضرائر فهي مستثناة من الترتيب في عرض مواد مواطن ضرورتها، وتصدر في أبواب الضرورة (28) بأن نمثل بها في مدخل كل باب؛ فمثلًا في باب الحذف نمثل بقول غيلان بن حريث الربيعي "قد أنكرت ساداتها الروائسا: والبكرات الفسج العطامسا" كما فعل أهل الصناعة المعجمية كابن منظور في مواد "وعع"، "صرف"، "حمم"، "غنم"، "دهده"، "عدا"

وفي باب الزيادة نمثل بقول ابن هرمة "فأنت من العوائل حين تُرمى: ومن دم الرجال بمُنْتَرَح" كما فعل أهل الصناعة المعجمية كابن منظور في مواد "نرح"، "نجد"، "حتن"، "علم"

وفي باب فك التشديد للضرورة نمثل بقول: منظور بن مرثد الأسيدي إن تبخلي نسل وجد الهائم المُعْتَل: ببازل وجناء أو عِيَهْلٍ" كما فعل أهل الصناعة المعجمية كابن منظور في مواد "ملظ"، "بدل"، "مندل"، "رأم"، "فوه"، "دمي"

وفي باب فك الإدغام للضرورة نمثل بقول العجاج "تشكو الوجى من أظلل وأظلل: من طول إملال وظهر أمَلَل" كما فعل أهل الصناعة المعجمية كابن منظور في مواد "كدس"، "ظلل"، "ملل"

يلاحظ أننا بدأنا ب"الحذف ثم الزيادة ثم فك التشديد ثم فك الإدغام للضرورة بترتيب الأكثر فالأقل في الضرائر الشعرية.

وفي باب تحريك الساكن للضرورة نمثل بقول زهير بن أبي سلمة: فَمِ يَنْظُرُ بِهِ الْحَشَكُ (29)(30) كما فعل أهل الصناعة المعجمية كابن منظور في مواد "خفق"، "حشك"

\*من سمات المعجم المقترح أنه -إذا اقتضى الأمر- يذكر المناسبة التي قيلت فيها لفظة الضرورة في مادة (هنا) يذكر لسان العرب لابن منظور "وهنأنتيه العافية وقد هَنَأَتْهُ وهِنَتْهُ الطعم بالكسر أي هَنَأَتْهُ به فأما ما أنشده سيبويه من قوله:

(27) الرجز لدهلب بن قريع في اللسان 371/6 (وخ ش)، 105/51 (ن وا)، وللعجاج في ديوانه 286، 287/1. (28) قياساً على الحديث عن كان وأخواتها حينما تبدأ بكان قبل أخواتها، وإن وأخواتها حينما تبدأ بإن قبل أخواتها، وكاد وأخواتها حينما تبدأ بكاد قبل أخواتها.

(29) البيت بتمامه: كما استعاث بسى فز غيلطة: خاف العيون فلم ينظر الحشك وهو من البسيط، لزهير بن أبي سلمة في اللسان 99/1 (س ب أ)، 412/10 (ح ش ك)، 497/11 (غ ط ل)، وديوانه 177. (30) المحكم لابن سيده (خ ف ق) 541/4.

## فَارَعَيْ فِزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

فعلى البديل للضرورة وليس على التخفيف وأما ما حكاه أبو عبيد من قول المتمثل من العرب (الشاعر)

حَنَّتْ وَلَاتٌ هَنَّتْ وَأَنْتَى لَكَ مَفْرُوعٌ (بحر الهزج)

فأصله الهمز ولكن المثل يجري مجرى الشعر فلما احتاج إلى المتابعة أزوجها حنَّتْ يُضْرَبُ هذا المثل لمن يُنْهَمُ في حديثه ولا يُصَدَّق. قاله مازن بن مالك بن عمرو بن تميم لابنة أخيه الهيجمانة بنت العنبر ابن عمرو بن تميم حين قالت لأبيها إن عبدشمس بن سعد بن زيد مناة يريد أن يُغَيَّرَ عليهم فأنهمها مازن لأنَّ عبدشمس كان يهواها وهي تهواه فقال هذه المقالة وقوله حَنَّتْ أَي حَنَّتْ إِلَى عَبْدِ شَمْسٍ وَنَزَعَتْ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَلَاتٌ هَنَّتْ أَي لَيْسَ الْأَمْرُ حَيْثُ ذَهَبَتْ"

\*ومن سمات المعجم المقترح أن تبيين مواده وترجمته قد تطول وقد تقصر؛ حسب نوع المادة وطبيعتها.

فمثال تبيين المادة القصيرة وترجمته كما في مادة (درنك) "والدُرُنُوكُ والدُرْنُوكُ الطَّنْفَسَةُ وأما قول الراجز يصف بعيراً:

كَأَنَّهُ مُجَلَّلٌ دِرَانِكَا

فقد يكون جمع دُرُنُوكٍ وهو ما ذكرنا من أنه ضرب من الثياب له خَمَلٌ قصير كَخَمَلِ المناديل وإنما يريد أن عليه وَبَرَ عامين أو أعوام أو أراد دِرَانِيكَا فحذف الباء للضرورة وقد يجوز أن يكون جمع الدُرْنُوكِ التي هي الطَّنْفَسَةُ"<sup>(31)</sup>

ومثال تبيين المادة الطويلة وترجمتها كما في مادة (جذب): "الْجَدْبُ الْمَحْلُ نَقِيضُ الْخِصْبِ وَفِي حَدِيثِ الْأَسْتِسْفَاءِ هَلَكَتْ

الْمَوَاشِي وَأَجْدَبَتِ الْبِلَادُ أَي قَحِطَتْ وَغَلَّتِ الْأَسْعَارُ فَأَمَّا قَوْلُ الرَّاجِزِ أَنْشَدَهُ سَبِيوِيَه

لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا ... فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَحْصَبَا

فإنه أراد جَدْبًا فَحَرَكَ الدَّالَ بِحَرَكَةِ الْبَاءِ وَحَدَفَ الْأَلْفَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ رَأَيْتَ زَيْدٌ فِي الْوَقْفِ قَالَ ابْنُ جَنِي الْقَوْلُ فِيهِ أَنَّهُ تَقَلَّ الْبَاءَ كَمَا تَقَلَّ اللَّامُ فِي عَيْهَلٍ فِي قَوْلِهِ:

بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

فلم يمكنه ذلك حتى حَرَكَ الدَّالَ لَمَّا كَانَتْ سَاكِنَةً لَا يَتَعَبُ بَعْدَهَا الْمُشَدَّدُ ثُمَّ أَطْلَقَ كإِطْلَاقِهِ عَيْهَلٍ وَنَحْوَهَا وَيُرْوَى أَيْضًا جَدْبِيًّا وَذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ تَنْقِيلَ الْبَاءِ وَالدَّالَ قَبْلَهَا سَاكِنَةً فَلَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ وَكَرِهَ أَيْضًا تَحْرِيكَ الدَّالِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ انْتِفَاضَ الصَّيْغَةِ فَأَقْرَبَهَا عَلَى سُكُونِهَا وَزَادَ بَعْدَ الْبَاءِ بَاءً أُخْرَى مُضَعَّفَةً لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ فَإِنْ قُلْتَ فَهَلْ تَجِدُ فِي قَوْلِهِ جَدْبِيًّا حُجَّةً لِلنَّحْوِيِّينَ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ فِي امْتِنَاعِهِ مِمَّا أَجَاوَزَهُ بَيْنَهُمْ مِنْ بِنَائِهِمْ مِثْلَ فَرَزْدَقٍ مِنْ ضَرْبٍ وَنَحْوِهِ ضَرْبِيًّا وَاحْتِجَاجِهِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَ لَامَاتٍ مُتْرَادِفَةٍ عَلَى الْإِتْفَاقِ وَقَدْ قَالُوا جَدْبِيًّا كَمَا تَرَى فَجَمَعَ الرَّاجِزُ بَيْنَ ثَلَاثِ لَامَاتٍ مُتَّفِقَةٍ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ لِلنَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا مِنْ قَبْلِ أَنْ هَذَا شَيْءٌ عَرَضَ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلُ مُزِيلُهُ وَمَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ لَمْ يُحْفَلْ بِهِ

(31) المحكم لابن سيده (روي) 354/10، 355.

ولم يُتَّخَذْ أصلاً يُقَاسُ عليه غيره ألا ترى إلى إجماعهم على أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حركة ثم لا يفسد ذلك بقول بعضهم في الوقف هذه أفعو وهو الكلؤ من حيث كان هذا بدلاً جاء به الوقف وليس ثابتاً في الوصل الذي عليه المعتد والعمل وإنما هذه الباء المشددة في جذباً زائدة للوقف وغير ضرورة الشعر ومثلها قول جندل:

جارية ليست من الوخس

لا تلبس المنطق بالمنن

إلا بيت واحد بن

كأن مجرى دمعها المسنن

فطنته من أجود الفطن

فكما زاد هذه النونات ضرورة كذلك زاد الباء في جذباً ضرورة ولا اعتداد في الموضوعين جميعاً بهذا الحرف المضاعف قال وعلى هذا أيضاً عندي ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز:

لكن رعين الفنع حيث ادهمما

أراد ادهم فزاد ميماً أخرى قال وقال لي أبو علي في جذباً إنه بنى منه فعلاً مثل قردد ثم زاد الباء الأخيرة

كزيادة الميم في الأضحماً قال وكما لا حجة على أبي عثمان في قول الراجز جذباً كذلك لا حجة للنحويين على الأخفش في قوله إنه يبنى من ضرب مثل اطمأن فتقول اضربب وقولهم هم اضربب بسكون اللام الأولى بقول الراجز حيث ادهمما بسكون الميم الأولى لأن له أن يقول إن هذا إنما جاء لضرورة القافية فزاد على ادهم وقد تراه ساكن الميم الأولى ميماً ثالثة لإقامة الوزن وكما لا حجة لهم عليه في هذا كذلك لا حجة له عليهم أيضاً في قول الآخر

إن شكلي وإن شكأك شتى ... فالزمي الخص وأخضني تبيضي

بتسكين اللام الوسطى لأن هذا أيضاً إنما زاد ضاداً وبنى الفعل بنية أقتضاها الوزن على أن قوله تبيضي أشبه من قوله ادهمما لأن مع الفعل في تبيضي الياء التي هي ضمير الفاعل والضمير الموجود في اللفظ لا يبنى مع الفعل إلا والفعل على أصل بنائه الذي أريد به والزيادة لا تكاد تعترض بينهما نحو ضربت وقتلت إلا أن تكون الزيادة مصوغة في نفس المثال غير مُنْفَكَةٍ في التقدير منه نحو سلقيت وجعبيت وأخرنبيت وأدنظيت ومن الزيادة للضرورة قول الآخر:

بات يُفَاسِي لِيْلَهُنَّ رَمَام

والفَقَعَسِي حَاتِمُ بِنُ تَمَام

مُسْتَرَّ عَفَاتٍ لِصِبَالِخِمِ سَام

يريد لِصَلْحِمِ كَعَلَكِدٍ وَهَلْفَسٍ وَشِنَخْفٍ... (32)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نأتي مع الشاهد الشعري الذي به موطن ضرورة بشاهد نثري به موطن الضرورة ذاته كما حدث في مادة "هنا" (33). وهذا معناه أننا ضد الرأي القائل بأن "الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر" (34)، بل نأخذ برأي "إن الضرورة ما وقع في الشعر أو كثر فيه- وإن وجدت له نظائر قليلة في النثر" (35) لذلك أباحوا أن توجد الضرورة في غير الشعر لأدنى مشابهة كالمناسبة، والفواصل، والسجع، وكثرة الاستعمال. (36)

\_ ففي مادة (غلف) يقول ابن سيده :

وقلب أغلف، كأنه غشى بغلاف فهو لا يعي شيئاً، وفي التثنية: (وقالوا قلوبنا غلف) (37).

وقيل: مَعْنَاهُ: صُمٌّ. وَمَنْ قَرَأَ " غُلْفٌ " أَرَادَ جَمْعَ: غِلَافٍ، أَي: إِنِّهَا أَوْعِيَةٌ لِلْعَلْمِ، وَلَا يَكُونُ جَمْعُ: أَغْلَفَ، لِأَنَّ "فُعْلًا" لَا يَكُونُ جَمْعُ "أَفْعَلٍ" عِنْدَ سَبِيحِيَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ، كَقَوْلِ طَرْفَةَ (38):

جَرَدُوا مِنْهَا وَرَادًا وَشَفْرًا (39)

والغُفَّتَانِ: طرفا الشاربين، مِمَّا يَلِي الصَّمَاغِينَ. (40)

\_ وفي مادة (وزر) يقول ابن منظور: الْوَزْرُ الْمَلْجَأُ وَأَصْلُ الْوَزْرِ الْجِبَلِ الْمَنِيعِ وَكُلُّ مَعْقَلٍ وَزْرٌ... وجمعهما أوزارٌ وأوزارُ الحرب وغيرها الأثقال والآلات واحدها وزرٌ عن أبي عبيد وقيل لا واحد لها والأوزارُ السلاح قال الأعشى [من المتقارب] (41):

وَأَعْدَدْتُ لِلْحَرْبِ أَوْزَارَهَا \*\*\* رِمَاحًا طَوَالًا وَخَيْلًا ذُكُورًا

... الْوَزْرُ الْإِثْمُ وَالثَّقَلُ وَالْكَارَةُ وَالسَّلَاحُ... وَوَزَرَ الرَّجُلُ رُمِيَّ بَوَزْرٍ وَفِي الْحَدِيثِ: ارْجِعْ مَأْزُورَاتٍ غَيْرِ مَأْجُورَاتٍ أَصْلُهُ مَوْزُورَاتٍ وَلَكِنَّهُ أَتَى مَأْجُورَاتٍ وَقِيلَ هُوَ عَلَى بَدَلِ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ فِي أَزَرَ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا هَمْزَتْ

(32) لسان العرب (ج دب) 254/1، 255

(33) وَهَنَاتِيهِ الْعَافِيَةُ وَقَدْ تَهَنَّأْتُ وَهِنْتُ الطَّعَامَ بِالْكَسْرِ أَي تَهَنَّأْتُ بِهِ فَأَمَا مَا أَنْشَدَهُ سَبِيحِيَّةً مِنْ قَوْلِهِ:

فَارْعِي فِرَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْئِعُ  
فعلى البديل للضرورة وليس علي التخفيف وأما ما حكاه أبو عبيد من قول المتمثل من العرب حننت ولات هنت وأنى لك مقرؤع فأصله الهمز ولكن المثل يجري مجرى الشعر فلما احتاج إلى المتابعة أزوجه حنت يضرب هذا المثل لمن يتهم في حديثه ولا يصدق (34)

(34) الضرائر وما يسوع للشاعر دون الناثر للالوسي-المطبعة السلفية-القاهرة-1341 هـ ص6

(35) لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية ص105، 130-ط1- دار الشروق.

(36) السابق ص130

(37) البقرة: 88

(38) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو، البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، المعروف بابن العشرين لأنه قتل وهو ابن عشرين عاماً. انظر أشعار الشعراء الستة الجاهليين 1/57، سمط اللألى 1/319، الأعلام 225،3/226.

(39) البيت بتمامه: أَيْهَا الْفَيْثَانِ فِي مَجْلِسِنَا جَرَدُوا مِنْهَا وَرَادًا وَشَفْرًا، وَهُوَ مِنَ الرَّمْلِ، لَطَرْفَةُ بِنِ الْعَبْدِ فِي دِيْوَانِهِ 57، وَالْخِصَائِصُ 335/2.

(40) المحكم لابن سيده (غ ل ف) 528/5.

(41) ديوان الأعشى ص163.

الواو في وُزِرَ ليست في مأزورات الليث رجل مَوْزُورٌ غير مأجور وقد وُزِرَ يُوزِرُ وقد قيل مأزور غير مأجور لما قابلوا الموزور بالمأجور قلبوا الواو همزة ليأتلّف اللفظان وَيَزِدُوجا وقال غيره كأن مأزوراً في الأصل مَوْزُورٌ فَبَنُوهُ على لفظ مأجور وانْتَزَرَ الرجلُ رَكِبَ الوِزَرَ وهو افْتَعَلَ منه تقول منه وَزَرَ يُوزِرُ ووَزَرَ يَزِرُ ووُزِرَ يُوزِرُ فهو موزورٌ وإنما قال في الحديث مأزورات لمكان مأجورات أي غير آثمت ولو أفرد لقال موزورات وهو القياس وإنما قال مأزورات للازدواج.

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد يجتمع سببان للضرورة:

\_ ففي مادة (حجل) يذكر:

والحَوْجَلَةُ، القارورة فقط، عن كراع، قال: ونظيرها حَوْصَلَةٌ وحَوْصَلَةٌ: وهي للطائر كالمعدة للإنسان، ودَوْخَلَةٌ ودَوْخَلَةٌ: وهي وعاء التمر، وسَوْجَلَةٌ وسَوْجَلَةٌ: وهي غلاف القارورة. وقَوْصَرَةٌ وقَوْصَرَةٌ: وهي غلاف القارورة أيضاً وقوله:

كَأَنَّ أُعْيِنَهَا فِيهَا الْحَوَاجِلُ (42)

يجوز أن يكون الحق الياء للضرورة، ويجوز أن يكون جمع حَوْجَلَةٍ بَشْدِيدِ اللَّامِ فعوض الياء من إحدَى اللامين. (43)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد تجتمع ضرورتان في لفظة واحدة:

\_ ففي مادة (كدر) يذكر:

والكدرى، والكداي، الأخيبة عن ابن الأعرابي: ضرب من القطا، غير الألوان، رقص الطهور والبطون، صفر الحلوق، قصار الأذنان، فصيحة تنادي باسمها، وهي ألطف من الجوني، أنشد ابن الأعرابي:

تلقى به بيض القطا الكداري

توائماً كالحذق الصغار (44)

واحدته: كدرية، وكدارية. وقيل: إنما أراد: " الكُدري "، فحرك وزاد أيضاً للضرورة. (45)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نذكر لموطن الضرورة التوجيهات الصرفية التي تبعده عن الضرورة. حيث "إن مالا

يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها" (46)

\_ ففي مادة (فلج) أورد:

وأُنشِدَ في الَّذِي يَعْنِي به الجَمِيعَ للأشهب بن رُمَيْلَةَ :

(42) الشطر من البسيط، وهو لعقمة الفحل ( 20 ق. هـ / 603 م ) في ديوانه 131، وجمهرة اللغة 440 الشاهد فيه: " الحواجيل " بإشباع كسرة الجيم للضرورة.

(43) لسان العرب لابن منظور (ح ج ل) 147/11، المحكم لابن سيده (ح ج ل) 79/3.

(44) الرجز، بدون نسبة في اللسان 40/10 (ح دق)، وتاج العروس 26/14 (ك در) 142/25 (ح دق) الشاهد فيه قوله: " الكُدارى " يريد " الكُدرى " فحرك الدال الساكنة بالفتحة وأشبع الفتحة ألفاً.

(45) لسان العرب لابن منظور (ك در) 134/5، المحكم لابن سيده (ك در) 747/6

(46) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي-المطبعة السلفية-القاهرة-1341 هـ-19

وإِنَّ الَّذِي حَانَتْ دِمَاؤُهُمْ: هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (47)

وقيل إنما أراد الذين فحذف النون تخفيفاً. (48)

\_ وفي مادة (جمع) في تعليقه على قول الحطيئة (49):

بُرْبِ اللَّحَى جُرْدِ الْخَصَى كَالْجَمَامِحِ (50)

\_ وفي مادة (رذذ) في تعليقه على قول بخدج يهجو أبا نخيلة:

من هاطلاتٍ وإبلاً ورذذاً (51) (52)

\_ وفي مادة (همز) في تعليقه على قول: الشماخ (53):

أَقَامَ التَّقَافُ وَالطَّرِيدَةُ دَرَاهَا: كَمَا قَوْمَتْ ضِعْنُ الشَّمُوسِ الْمَهَامِزُ (54) (55)

\_ في مادة (ذلق) في تعليقه على قول رؤبة:

حَجْرِيَّةٌ كَالْجَمْرِ مِنْ سَنِّ الذَّلْقِ (56) (57)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نذكر أن تلك ظاهرة لغوية شواهدا كثيرة. كما في حديثه عن الحذف للضرورة \_ وفي

(47) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في الكتاب 187/1، المقتضب 146/4

الشاهد فيه قوله " الذي " يريد " الذين " فحذف النون للضرورة

(48) لسان العرب لابن منظور "ل ذي" 349/2

(49) البيت من الطويل، وهو للحطيئة (توفي 30هـ/650م) في ديوانه 130، ولسان العرب لابن منظور 16/14 (أت ي)

الشاهد فيه قوله " الذي " يريد " الذين " فحذف النون للضرورة

(50) لسان العرب لابن منظور "ج م ح" 427/2

(51) الأبيات من الرجز، بدون نسبة في تاج العروس 413/9 (رذذ)

الشاهد فيه قوله " رذذا " يريد " رذاذا " " باردا "، فقصر الألف للضرورة

(52) تاج العروس "رذذ" 413/9، لسان العرب لابن منظور "رذذ" 492/3

(53) الشماخ بن ضرار (توفي 22هـ/643م) وهو معقل بن ضرار بن سنان قبيلته بني مازن، والشماخ شاعر مخضرم، وجعله ابن سلام في الطبقة الثالثة، وهو أثر الشعراء وصفاً للقوس والحمر.

(54) البيت من الطويل، وهو للشماخ في لسان العرب 339/8 (م ص ع)، (م ط ع)، 459/10 (م ل ك)، وديوانه 185

والشاهد فيه قوله (المهامز) حذفت الياء من (المهاميز)

(55) لسان العرب لابن منظور " ه م ز " 425/5

(56) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه 107، ولسان العرب لابن منظور 170/4 (ح ج ر)، 139/10 (زرق)

الشاهد فيه قوله: " الذلق " بتحريك الشين الساكنة للضرورة.

(57) المحكم لابن سيده (ذل ق) 347/6.

مادة (ضغن) في قوله: بل أيها المُحتمل الضغينا (58)... حذف الهاء لضرورة الروي، فإن ذلك كثير. (59)

وفي مادة (كرس) أورد: والكرس: الجماعة من الناس وقيل: الجماعة من أي شيء كان. والجمع: أكراس. وأكاريس: جمع الجمع، فأما قول ربيعة بن الجحدر:

ألا إن خير الناس رسلاً ونجدة... بعجلان قد خفت لذيهِ الأكارس (60)

فإنه أراد: الأكاريس، فحذف للضرورة، ومثله كثير. (61)

وفي حديثه عن الزيادة للضرورة كما مادة (ضخم) يقول بعد ذكره لموطن الشاهد {الأضخما}: وهذا أشد، لأنه حرك الخاء وتقل الميم يُريد أنه غير بناء "ضخم"، وهذا التحريف كثير عنهم فاش مع الضرورة في استعمالهم (62).  
وفي حديثه عن مادة (طول) يذكر: وقد شدد الراجز الطول للضرورة فقال منظور بن مرتد الأسدي:

تعرّضت لي بمكانٍ جلّ

تعرّضاً لم تأل عن قتلّي

تعرّض المهرة في الطول

ويروي: عن قتلاً لي، على الحكاية أي عن قولها قتلاً له، قال الجوهري: وقد يفعلون مثل ذلك في الشعر كثيراً ويزيدون في الحرف من بعض حروفه؛ قال ذهل بن قريع، ويقال قارب بن سالم المرّي:

كأن مجرى دمعها المسنّن

فطننّه من أجود الفطنن (63)

- وفي حديثه عن تحريك الساكن للضرورة كما في مادة (أثر) يذكر:

فأما ما أنشدّه ابن الأعرابي من قوله :

(58) الثلاثة أبيات من الرجز، بدون نسبة في اللسان (ض غ ن) 255/13.

الشاهد فيه قوله " الضغينا " حذف الهاء من "الضغينة" لضرورة الروي

(59) المحكم لابن سيده (ض غ ن) 407/5

(60) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن جحدر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 642

والشاهد فيه قوله (الأكارس) حذفت الياء من (الأكاريس)

(61) لسان العرب لابن منظور "ك رس" 194/6

(62) المحكم لابن سيده (ض خ م) 5/50

(63) الرجز لدهلب بن قريع في اللسان 371/6 (وخ ش)، 105/51 (ن و)، وللعجاج في ديوانه 286، 287/1.

فَاتِي إِنْ أَقَعُ بِكَ لَا أَهْلَلُ: كَوَفَعِ السَّيْفِ ذِي الْأَثْرِ الْفِرْنُدِ (64)

فَإِنْ تُعَلِّبًا قَالَ إِنَّمَا أَرَادَ ذِي الْأَثْرِ فَحَرَكَهُ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَرُورَةَ هُنَا عِنْدِي لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ ذِي الْأَثْرِ فَسَكَّنَهُ عَلَى أَصْلِهِ لَصَارَبَ مَفَاعِلَتُنِ إِلَى مَفَاعِلَيْنُ وَهَذَا لَا يَكْسِرُ الْبَيْتَ لَكِنَّ الشَّاعِرَ إِنَّمَا أَرَادَ تَوْفِيَةَ الْجُزْءِ فَحَرَكَ لِدَلَالَةِ كَثِيرٍ وَأَبْدَلَ الْفِرْنُدَ مِنَ الْأَثْرِ (65)

- وفي حديثه عن تحريك الساكن للضرورة كما في مادة (ذلق) يذكر: قَوْلُ رُؤْيَةَ: حَجْرِيَّةٌ كَالْجَمْرِ مِنْ سَنِّ الذَّلْقِ (66)

أَرَادَ: مِنْ سَنِّ الذَّلْقِ فَحَرَكَهُ لِلضَّرُورَةِ، وَمِثْلُهُ فِي الشُّعْرِ كَثِيرٌ. (67)

- وفي حديثه عن التشديد للضرورة كما في مادة (كلس) يذكر:

الكلس: مثل الصاروج يبني به.

وَقِيلَ: الكلس: مَا طَلِيَ بِهِ حَائِطٌ، أَوْ بَاطِنُ قِصْرِ شَبِهَ الْجِصَّ مِنْ غَيْرِ آجِرٍ... وَأَمَّا قَوْلُ الْمُتَمَلِّسِ (68):

نُشَادُ بَاجِرٍ لَهَا وَبِكَلْسٍ (69)

فَإِنَّ ابْنَ جَنِي زَعَمَ أَنَّهُ شَدَّدَ لِلضَّرُورَةِ، قَالَ: وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ. (70)

يلاحظ أن ظاهرة الضرورة يطلق عليها بأنه كثيرة- أكثر وروداً في "الحذف ثم الزيادة ثم تسكين المتحرك وتحريك الساكن ثم فك الإدغام ثم تخفيف المشدد وتشديد المخفف" للضرورة بترتيب الأكثر فالأقل في الضرائر الشعرية.

\* ومن سمات المعجم المقترح: إذا وجدنا لموطن الضرورة تأويلاً لغوياً غير كونه ضرورة؛ فإننا نثبت ذلك التأويل حيث إنه "لابد للضرورة من وجه تُخرج عليه" (71)

\_ ففي مادة (شنع) يذكر: شَنَّعَ الْأَمْرُ شَنَّاعَةً، وَشَنَّعًا وَشَنَّعًا وَشَنَّوعًا: قَبِيحٌ. فَأَمَّا قَوْلُ عَاتِكَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ (72):

سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا ... وَنَيْكُفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعَةَ

(64) البيت من الوافر، وهو بدون في تاج العروس 10/14 (أث ر)، الشاهد فيه قوله: "الأثر" يريد "الأثر" فحرك الناء للضرورة.

(65) لسان العرب لابن منظور (أث ر) 8/4

(66) الرجز لرؤية بن العجاج في ديوانه 107، واللسان 170/4 (حجر)، 139/10 (زرق)، الشاهد فيه قوله: "الذلق" بتحريك الشين الساكنة للضرورة.

(67) لسان العرب لابن منظور (ذل ق) 109/10

(68) المتلمس الضبعي: جرير بن عبد العزى، أو عبد المسيح، من بني ضبيعة، من ربعة شاعر جاهلي، من أهل البحرين، وهو خال طرفة بن العبد، (43 ق. هـ / ? - 580 م)، ينظر: (معجم الشعراء العرب) 1/798.

(69) البيت من الطويل، في ديوان المتلمس 119، واللسان 270/13 (طين)

(70) المحكم لابن سيده (ك ل س) 716/6.

(71) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي-المطبعة السلفية-القاهرة-1341 هـ - ص 18

(72) عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم، شاعرة من عمات النبي صلي الله عليه وسلم، اختلف في إسلامها، وذكر ابن سعد أنها أسلمت بمكة وهاجرت للمدينة.

## فَيْسَا وَمَا جَمَعُوا لَنَا ... فِي مَجْمَعِ بَاقٍ شِنَاعُهُ (73)

فقد يجوز أن يكون شناعٌ من مصادر شَنَع، كَقَوْلِهِمْ سَقَمَ سَقَامًا، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ شِنَاعُهُ " فَحَذَفَ الْهَاءَ لِلضَّرُورَةِ، كَمَا تَأُولُ بَعْضُهُمْ قَوْلَ أَبِي ذُوَيْبٍ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنْظُرُ خَالِدٌ: عِيَادِي عَلَى الْهَجْرَانِ أَمْ هُوَ يَأْنِسُ (74)

من أنه أراد " عيادتي " فَحَذَفَ التَّاءَ مُضْطَرًّا. (75)

\*ومن سمات المعجم المقترح: أنه إذا وجدنا للفظه الضرورة شاهدًا في المعاجم العامة التي لم تنص على أنها

ضرورة؛ فالمعجم المقترح ينص على الضرورة.

\_ ففي مادة (نصب) يذكر: والنَّصْبُ وَضْعُ الشَّيْءِ وَرَفْعُهُ نَصَبَهُ يَنْصِبُهُ نَصْبًا وَنَصَبَهُ فَانْتَصَبَ قَالَ :

فُيَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا (76)

أراد مُنْتَصِبًا (فحرك للضرورة) فلما رأى نَصِبًا من مُنْتَصِبٍ كَفَخِذٍ خَفَفَهُ تَخْفِيفًا فَخِذٍ فَقَالَ مُنْتَصِبًا. (77)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نذكر لشاهد الضرورة روايات أخرى ليس بها ضرورة.

ففي مادة (طلل) أورد قول: مِثْلُ النَّقَا لَبْدَهُ ضَرْبُ الطَّلَلِ ... (78)

فإنه أراد "ضَرْبُ الطَّلَلِ" رواه غيره: ضَرْبُ الطَّلَلِ، أَرَادَ ضَرْبَ الطَّلَالِ (79)

\_ وفي مادة (بقم) أورد قول الشاعر [من المتقارب]:

إِذَا اغْتَزَلْتُ مِنْ بُقَامِ الْفَرِيرِ ... فَيَا حُسْنَ شَمَلْتَهَا شَمَلْتَا (80)

(73) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في تاج العروس 298/21 (ش ن ع)

الشاهد فيه قوله "شناعه" يريد شناعته فحذف التاء للضرورة.

(74) البيت من الطويل، بدون نسبة في اللسان 382/12 (عثم)، وللهدلي في اللسان 5160/1 (صبيب)، ولأبي ذؤيب الهذلي في اللسان 119/3 (عود)، أشعار الهدليين 217 الشاهد فيه قوله: "عيادي" يريد "عيادتي" فحذف التاء للضرورة.

(75) لسان العرب لابن منظور "ش ن ع" 186/8

(76) الرجز يُنسب للعجاج في ديوانه 197/1، وشرح شواهد الإيضاح 259، وبدون نسبة في اللسان 99/7 (نصص)

(77) لسان العرب لابن منظور (ن ص ب) 159/7

(78) الرجز بغير نسبة في اللسان (288/3)، والمحتسب (82/2)، الشاهد فيه قوله "الطلل" يريد الطلال فصر الألف للضرورة

(79) لسان العرب لابن منظور (ط ل ل) 482/2

(80) بدون نسبة في اللسان 386/ 11 (ش م ل)، وهمع الهوامع 205/2، الشاهد فيه: (بقام) بحذف الهاء من "بقامة" للضرورة.

يجوز أن يكون " البقام " لغة في: " البقامة " (81)

\_ وفي مادة (طول) يقول ابن منظور: وقد شدد الراجز الطول للضرورة فقال منظور بن مرثد الأسدي [من الرجز]:

تَعَرَّضْتُ لِي بِمَكَانٍ جَلٍّ

تَعَرُّضًا لَمْ تَأَلُ عَنْ قَتْلِي

تَعَرُّضَ الْمُهْرَةَ فِي الطَّوْلِ

ويروى: عن قتلاً لي، على الحكاية أي عن قولها قتلاً له، قال الجوهرى: وقد يفعلون مثل ذلك في الشعر كثيراً ويزيدون في

الحرف من بعض حروفه؛ قال دهل بن قريع، ويقال قارب بن سالم المرّي [من الرجز]:

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنِّ

فُطُنُّهُ مِنْ أَجْوَدِ الْفُطُنِّ (82)

وأنشده غيره:

فُطُنُّهُ مِنْ أَجْوَدِ الْفُطُنِّ.

قال ابن بري وهذا هو صواب إنشاده.

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نبتعد عن الآراء التي تخطئ الشاعر، بل نذكر بأن ذلك من قبيل الضرورة حيث إن "أغلاط

العرب في أشعارهم هي من الضرائر" (83)

\_ وفي مادة (هدكر) ذكر:

وَأَمْرًا هَيْدَكُرًا، وَهُدُكُورَةً، وَهَيْدَكُورًا، وَهَيْدَكُورَةً: كَثِيرَةُ اللَّحْمِ، وَحَكَى ابْنُ جَنِيٍّ: هَدَيْكُرًا، وَقَالَ:

هُوَ مِثَالٌ لَمْ يَحْكَهَ سَبِيحِيَّةً، قَالَ: أَبُو عَلِيٍّ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ عَنِ الْهَيْدَكُرِ، فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ، وَأَعْرِفُ الْهَيْدَكُورَ، فَأَمَّا

الْهَيْدَكُرُ فَغَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنْهُمْ، قَالَ: وَأَظْنُهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّقْلَةِ، أَلَا تَرَى إِلَى بَيْتِ طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ [من الرمل] (84):

فَهِيَ بَدَاءٌ إِذَا مَا أَقْبَلْتُ ... فُخْمَةُ الْجِسْمِ رَدَاخٌ هَيْدَكُرٌ (85)

فَكَانَ الْوَاوُ حَذَفَتْ مِنْ هَيْدَكُورٍ ضَرْوَرَةً. (86)

(81) لسان العرب لابن منظور (ب ق م) 52/12

(82) الرجز لدهلب بن قريع في اللسان 371/6 (وخ ش)، 105/51 (ن و)، وللعجاج في ديوانه 286، 287/1.

(83) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للالوسي-المطبعة السلفية-القاهرة-1341هـ ص42

(84) طرفة بن العبد (توفي 500م)

(85) ديوان طرفة بن العبد 153، الشاهد فيه قوله " هيدكر " يريد " هيدكور"، فحذف الواو للضرورة.

(86) لسان العرب لابن منظور " ه دك ر" 259/5

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نذكر اللهجات المختلفة لموطن الضرورة حيث إن "موافقة الضرورة بعض اللغات لا

تخرجها عن الضرورة" (87)

\_ ففي مادة (شمل) يذكر:

والشيمال لغة في الشمال قال امرؤ القيس [من الطويل] (88):

كأني بفتحاء الجناحين لقوة ... صيود من العقبان طأطأت شيمالي (89)

وكذلك الشمال ويروى هذا البيت شماللي وهو المعروف قال اللحياني ولم يعرف الكسائي ولا الأصمعي شمالاً وعندني

أن شيمالاً إنما هو في الشعر خاصة أشبع الكسرة للضرورة. (90)

\_ وفي مادة (شكم) أورد: قول: أنا ابن سيار على شكيمه (91)

يجوز أن يكون لغة في الشكيمة، ويجوز أن يكون أراد: على شكيمته، فحذف الهاء للضرورة (92)

\_ في مادة (نير) أورد قول الراجز:

تقسم استيا لها بنير

وتضرب النافوس وسط الدير (93)

أراد "بنير" فسكن للضرورة، ويجوز أن يكون النير لغة في النير. (94)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد يجمع موطن الشاهد بين ضرورتين:

\_ ففي مادة (خرطم) أورد: وأما قوله، أنشدته ابن الأعرابي:

أصبح فيه شبة من أمه

من عظم الرأس ومن خرطمه (95)

(87) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للأوسى-المطبعة السلفية-القاهرة-1341هـ ص18.  
(88) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (80 ق. هـ) شاعر جاهلي ومن أشعر الشعراء الجاهليين العرب.  
(89) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه 38، وشرح شواهد المغني 341/1، الشاهد فيه قوله: (شيمالي) بإشباع كسرة الشين للضرورة.

(90) لسان العرب، المحكم لابن سيده (ش م ل) 70/8.  
(91) البيتان من الرجز بدون نسبة في أساس البلاغة (ش ك م)، الشاهد فيه قوله: (شكيمه) بحذف الهاء من "شكيمته" للضرورة.

(92) لسان العرب لابن منظور (ش ك م) 324/12

(93) الرجز، بدون نسبة في اللسان 330/4 (زن ر)، وتاج العروس 326/14 (نير)، 452/11 (زن ر)، الشاهد فيه قوله: (بنير) يريد (بنير) فسكن الياء للضرورة.

(94) لسان العرب لابن منظور (ن ي ر) 246/5.  
(95) البيتان من الرجز، بدون نسبة في اللسان 503/13 (ش ب هـ)، وتاج العروس (خ ر ط م)، الشاهد فيه قوله: (خرطمه) بحذف الواو من "خرطومه" للضرورة

فقد يكون " الخُرْطُمُ " لُغَةً فِي الخُرْطُومِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ " الخُرْطُمُ " فَشَدَّدَ لِلضَّرُورَةِ، وَحَذَفَ الْوَاوَ لِذَلِكَ أَيْضًا. (96)

\*ومن سمات المعجم المقترح: أنه يعبر عن الضرورة الشعرية بألفاظ "للضرورة، أو ضرورة، أو للاضطرار، أو اضطرارًا"

وأحيانًا بلفظ "للحاجة، أو للاحتياج"

\_ ففي مادة (كتن) يقول ابن سيده: والكتان: معروف، عربي سمي بذلك، لأنه يخيس ويلقى بعضه على بعض حتى يكتن.

وَسَمَاءُ الْأَعَشَى (97): الكتن، فَقَالَ:

هُوَ الْوَاهِبُ الْمَسْمَعَاتِ الشَّرُوبِ بَيْنَ الْحَرِيرِ وَبَيْنَ الْكُتَنِ (98)

قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: زَعَمَ بَعْضُ الرِّوَاةِ: أَنَّهَا لُغَةٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا حَذَفَ لِلْحَاجَةِ، وَلَمْ أَسْمَعْ (الكتن) فِي (الْكُتَّانِ) إِلَّا فِي شِعْرِ الْأَعَشَى (99)

\_ وفي مادة (سجج) يقول: وريح سجسج: لينة معتدلة، وقول مليح الهذلي [من البسيط]:

هَلْ هَيَجْتُكَ طُلُوقُ الْحَيِّ مَقْفَرَةً \*\*\* تَعْفُو مَعَارِفَهَا النُّكْبُ السَّجَّاسِيحُ (100)

اِحْتِاجُ فَكْسَرِ سَجَّسَجَا عَلَى سَجَّاسِيحٍ، وَحَكَمَهُ: سَجَّاسِجٌ، وَتَطْبِيرُهُ مَا أَنْشَدَهُ سَبِيئِيُّهُ مِنْ قَوْلِهِ: نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ

الصَّيَارِيفِ (101)(102)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد ينص صراحة على لفظ الضرورة التي غفل عن التصريح بها بعض السلف.

\_ ففي مادة (علم) يقول: والعلم: رسم الثوب ورقمه وقد أعلمه. والعلم الرأية. وقيل: هو الذي يعقد على الرمح فأما قول أبي

صَخْرُ الْهُذَلِيِّ [من الطويل] (103):

يَشْتَجُّ بِهَا عَرْضَ الْفَلَاةِ تَعْسُفًا \*\*\* وَأَمَّا إِذَا يَخْفَى مِنْ أَرْضِ عِلَامِهَا (104)

(96) المحكم لابن سيده (خ ر ط م) 339/5.

(97) ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، يقال له الأعشى الكبير توفي (628/هـ) من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ومن أصحاب المعلقات، وأختلف في إسلامه، وقيل إنه لم يسلم ومات على الشرك. انظر الأعلام (342، 341/7)

(98) البيت من المتقارب، وهو في ديوان الأعشى (71)، الشاهد فيه قوله: (الكتن)؛ فحذف الألف من (الكتان) للضرورة.

(99) لسان العرب، المحكم لابن سيده (ك ت ن) 770/6

(100) البيت من البسيط وهو لمليح الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1061، والشاهد فيه: (سجسج) تجمع على (سجاسيح) بزيادة الياء للضرورة.

(101) البيت من البسيط بدون نسبة في اللسان 683/1 (ق ط ر ب)، 195/2 (س ج ح)، (نقد)، 211/8 (ص ن ع)، وللفرزدق في لسان العرب 190/9 (ص رف)، وديوانه 570/2، والإنصاف 27/1، والكتاب 28/1.

(102) لسان العرب لابن منظور، المحكم لابن سيده (س ج ح) 179/7.

(103) عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة (80 هـ / ? - 700 م) شاعر أموي كان مواليًا لبني أمية، وله أشعار في ذلك.

(104) البيت من الطويل، لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 955، الشاهد فيه: (علامها) يريد: (علمها)؛ فزاد الألف للضرورة الشعرية.

فَإِنَّ ابْنَ جَنِي قَالَ فِيهِ: يَبْنُغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ " عَلَّمَهَا " فَأَشْبَعِ الْفَتْحَةَ: فَتَشَأْتُ بَعْدَهَا أَلْف. (105)

فابن جنى وابن سيده وابن منظور لم ينصوا صراحة على لفظ الضرورة وإن كانت مفهومة ضمناً من كلامهم.

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد يوضح المصطلحات التراثية المعجمية عن الضرورة.

\_ ففي مادة (أله) أورد ابن سيده :

الإلَاءُ: اللهُ عزَّ وَجَل، وكلُّ مَا اتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ مَعْبُودًا إِلَاءَةً عِنْدَ تَخْذِهِ ،..... وَقَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

أَلَا لَا بَارِكَ اللهُ فِي سُهَيْلٍ ... إِذَا مَا اللهُ بَارَكَ فِي الرِّجَالِ (106)

إِنَّمَا أَرَادَ (الله) فَقَصِرَ ضَرُورَةَ (107)

المقصود بـ"فقصر ضرورة" أي "خفف ضرورة".

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نوضح الضرورة الشعرية التي لم تأخذ حقها إيضاحاً في المعاجم التراثية.

\_ ففي مادة (غنا) أورد ابن سيده :

وَالْغَانِيَةُ مِنَ النِّسَاءِ: الَّتِي غَنِيَتْ بِالزَّوْجِ. وَقِيلَ هِيَ الَّتِي غَنِيَتْ بِحَسَنَاتِهَا عَنِ الْحَلِيِّ. وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تُطَلَّبُ وَلَا تُطَلِّبُ

وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي غَنِيَتْ بِبَيْتِ أَبِيهَا وَلَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا سَبَاءٌ. وَهَذِهِ أَغْرِبُهَا وَهِيَ عَنِ ابْنِ جَنِي.

وَقِيلَ: هِيَ الشَّابَّةُ الْعَفِيفَةُ، كَانَ لَهَا زَوْجٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَقَوْلُ الْأَعْشَى [مِنَ الْكَامِلِ]:

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأُ يَصْرْمُنُهُ ... وَيَعْدُنُ أَعْدَاءَ بَغَيْرِ وَدَادِ (108)

إِنَّمَا أَرَادَ: " الْغَوَانِي " فَحَذَفَ الْبَاءَ. (109)

فهو لم يذكر أن الحذف كان للضرورة، أما معجمنا المقترح فينص على ذلك صراحة.

\_ وفي مادة (شرف) أورد ابن سيده :

وَالْإِشْرَافُ سُرْعَةُ عَدُوِّ الْخَيْلِ وَشَرَفَ النَّاقَةَ كَادَ يَقْطَعُ أَخْلَافَهَا بِالصَّرِّ عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَأَنْشَدَ قَوْلَ الرَّاجِزِ:

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْتَقِي غَزَارِ

(105) المحكم لابن سيده (ع ل م) 176/2.

(106) البيت من الوافر وهو بدون نسبة في المحتسب (181/1)، والخصائص (135/3)، الشاهد فيه قوله: (الله) بقصر الألف، يريد: (الله) بمد فتحة اللام.

(107) المحكم لابن سيده (أ ل ه) 359/4.

(108) ديوان الأعشى 179، والكتاب 28/1، الشاهد في قوله: (الغوان)، يريد: الغواني فحذف الباء للضرورة.

(109) المحكم لابن سيده (غ ن ا) 19/6

## من اللّوا شرفن بالصّرار (110)

أراد من اللّواتي. (111)

فهو لم يذكر أن الحذف كان للضرورة، أما معجمنا المقترح فينص على ذلك صراحة.

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نوضح كون الضرورة قبيحة أم لا؛ حيث إن الضرورة تنقسم إلى حسنة وقبيحة.

\_ ففي مادة (صوت) يقول:

الصّوت: الجرّس مُدَكَّرٌ فأما قول رُوَيْشِدِ بْنِ كَثِيرٍ [من البسيط]:

يأيتها الراكب المُزجِي مطيَّته \*\*\* سائل بني أسدٍ ما هذه الصّوت (112)

فإنما أنته على معنى الصّيحة أو الاستغاثة وهذا قبيح من الصّورة أعني تأنيت المُدَكَّرِ لأنه خروج عن أصل إلى فرع

وإنما المُستجاز من ذلك ردُّ التأنيت إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مُدَكَّرٌ وهو يقع على المُدَكَّرِ

والمؤنث فعلت بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا يُنكَّرُ. (113)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نذكر المصطلحات العروضية عند التعليق على الضرورة الشعرية. (114)

كما في مادة (دمي): "الدم من الأخلاط معروف قال أبو الهيثم الدم اسم على حرفين قال الكسائي لا أعرف أحداً يُثقل الدم

فأما قول الهذلي وتشرق من تهمالها العين بالدم مع قوله فالعين دائماً السجم فهو على أنه ثقل في الوقف فقال الدم فشدد ثم

اضطر فأجرى الوصل مجرى الوقف كما قال بيازِلٍ وجنّاء أو عيهلّ قال ابن سيده ولا يجوز لأحد أن يقول إن الهذلي إنما

قال بالدم بالتخفيف لأن القصيدة من الضرب الأول من الطويل وأولها أرفقت لهم ضافني بعد هجعة على خالد فالعين دائماً

السجم فقوله مة السجم مفاعيلن وقوله ن بالدم مفاعيلن ولو قال ن بالدم لجا مفاعيلن وهو لا يجيء مع مفاعيلن" (115)

\_ وفي (قرمص) أورد: قول الأعرشي: ترى للحمام الورق فيها قراميصا (116)

حذف الياء للضرورة، ولم يقل: "قراميص" وإن احتمله الوزن، لأن القطعة من الضرب الثاني من الطويل، ولو أتم لكان من

(110) البيتان من الرجز بدون نسبة في همع الهوامع 83/1، والدرر 97/1، والشاهد فيه مجي "اللوا" بالقصر من جموع التي.

(111) المحكم لابن سيده (ش رف) 45، 46/8.

(112) ينظر: الإنصاف 773، والدرر 6/239، الشاهد فيه قوله: (ما هذه الصوت)، حيث أنت المذكر للضرورة الشعرية.

(113) المحكم لابن سيده (ص وت) 8/369، ولسان العرب لابن منظور (ص وت) 2/57.

(114) لقد ذكر ابن سيده في مقدمة معجمه (المحكم) "وليس الإحاطة بعلم كتابنا هذا، إلا لمن مهر بصناعة الإعراب، وتقدم في علم العروض والقوافي... لم يلقن هذا عني إلا أن يكون عالماً بالنحو والقوافي، ومدار ذلك قراءة النصف الأخير من كتاب سيبويه، لأن كل ذلك مردود إليه، ومعمل فيه عليه" المحكم لابن سيده 47، 46/1.

(115) لسان العرب (دم ي) 14/267

(116) البيت من الطويل، وهو للأعرشي في ديوانه 201، والشاهد فيه قوله (قراميص)، حذفت الياء من (قراميص) للضرورة

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنْهُ (117)

\_\_ وفي مادة (عخض) أورد قول: الضَّارِبُونَ الهَامَ تَحْتَ الخَيْضَعَةِ (118)

أَرَادَ الخَضْعَةَ مِنَ السِّيُوفِ، فَرَادَ الْبَاءَ، هَرَبًا مِنَ الطَّيِّ. (119)(120)

- وبصدد حديثنا عن العروض والاهتمام به؛ فإن من سمات المعجم المقترح: قد نحرص على ذكر البيت كاملاً؛ فمما يصعب

التعرف على بحره العروضي ذكر البيت ناقصاً أحياناً في المعاجم العامة؛ كلسان العرب لابن منظور أثناء حديثه عن

الضرورة بقوله: حرَّكَ للضرورة كما قال: "فلم يُنظَرْ به الحشك "

على حين أن المعجم المقترح: قد يحرص على ذكر موطن الضرورة بالبيت كاملاً.

\_\_ في مادة (غني) يقول ابن سيده :

الغنى، مَقْصُورٌ: ضد الْفَقْرِ. فَإِذَا فَتِحَ مَدٌ. فَأَمَّا قَوْلُهُ [من الوافر]:

سَيَغْنِينِي الَّذِي اغْنَاكَ عَنِي ... فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءَ (121)(122)

\_\_ في مادة (وهل) يقول ابن سيده :

وَاللَّهَاءُ مِنْ كُلِّ ذِي حَلْقٍ:

اللحمة المشرفة على الحلق

وَقِيلَ: هِيَ مَا بَيْنَ مُنْقَطِعِ أَصْلِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْقَطِعِ الْقَلْبِ مِنْ أَعْلَى الْقَمِّ، وَالْجَمْعُ لَهَوَاتٌ، وَلَهْيَاتٌ، وَلَهْيٌّ، وَلَهْيٌّ، وَلَهْيٌّ،

وَلَهَاءٌ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي مِقْدَامٍ [من الرجز]:

يَشْتَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ (123)

فقد روى بكسر اللام وفتحها، فمن فتحها ثم مد فعلى اعتقاد الضرورة، وقد رآه بعض النحويين، والمجتمع عليه عكسه (124)

\*ومن سمات المعجم المقترح الاعتناء بذكر موطن الشاهد مضبوطاً بالشكل التام؛ خوفاً من التحريف أو التصحيف أو أي

لبس.

(117) لسان العرب لابن منظور " ق رم ص 72/7"

(118) الرجز للبيد بن ربيعة العامري المتوفى (41 هـ / 661م) في ديوانه 431، الشاهد فيه قوله: (الخيضة)، يريد: (الخضعة)؛ فزاد الباء للضرورة.

(119) الطي: هو حذف الرابع الساكن مثل مستقلن تصير مستعلن.

(120) المحكم لابن سيده (ع خ ض) 131/1.

(121) بدون نسبة في أوضح المسالك 297/4، وتذكرة النحاة 509، وشرح الأشموني 658/3، الشاهد فيه قوله: (غناء)، وأصله: (غنى)؛ فاضطر الشاعر إلى مده.

(122) المحكم لابن سيده (غ ن ي) 17/6.

(123) ينظر: شرح الأشموني 659/3، وسمط اللالي 874، وبدون نسبة في اللسان 141/3 (ح د د)، 311/6 (ش ي ش)، الشاهد فيه قوله: (واللهاء)، يريد: (اللهي) فمد المقصور ضرورة.

(124) المحكم لابن سيده (غ ن ي) 424/4.

في مادة (وهل) أورد قول: يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ (125)

فقد روى بكسر اللام وفتحها، فمن فتحها ثم مد فعلى اعتقاد الضرورة، وقد رآه بعض النحويين، والمجتمع عليه عكسه (126)  
\*ومن سمات المعجم المقترح التوضيح الدلالي لموطن الضرورة خاصة الذي قصرت في توضيحه الصناعة المعجمية التراثية كمعجم لسان العرب لابن منظور يذكر في مادة (درنك) "والدُرْنُوكُ والدَّرْنُوكُ الطَّنْفَسَةُ وأما قول الراجز يصف بعيراً:

كأنه مُجَلَّلٌ دَرَانِكَا

فقد يكون جمع دُرْنُوكٍ وهو ما ذكرنا من أنه ضرب من الثياب له حَمَلٌ قصير كَحَمَلِ المناديل وإنما يريد أن عليه وَبَرَ عامين أو أعوام أو أراد دَرَانِيكَا فحذف الباء للضرورة وقد يجوز أن يكون جمع الدَرْنُوكِ التي هي الطَّنْفَسَةُ" (127)

فمعجم لسان العرب لابن منظور هنا يوضح دلاليًا موطن الضرورة بلفظة مرادفة (الطنفسة) غريبة علينا نحن في عصرنا، على حين أن من سمات المعجم المقترح الاستعانة بالمعاجم المعاصرة إذا اقتضى الأمر كما في: "والدُرْنُوكُ والدَّرْنُوكُ:

الطَّنْفَسَةُ" (128)

\*ومن سمات المعجم المقترح إذا وجد أن موطن الضرورة يحتاج للإيضاح الكبير؛ فإنه يسترسل طويلاً في الإيضاح.

ففي مادة (جذب): "الْجَدْبُ الْمَحَلُّ تَقْيِضُ الْخِصْبِ وَفِي حَدِيثِ الْأَسْتِسْقَاءِ هَلَكْتَ الْمَوَاشِي وَأَجْدَبْتَ الْبِلَادُ أَي قَحِطَتْ وَغَلَّتِ الْأَسْعَارُ فَأَمَّا قول الراجز أنشده سيبويه:

لَقَدْ حَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا ... فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَحْصَبَا

فإنه أراد جذباً فحرّك الدال بحركة الباء وحذف الألف على حد قولك رأيت زيداً في الوقف قال ابن جني القول فيه أنه نَقَلَ الباء كما نَقَلَ اللام في عَيْهَلٍ في قوله:

بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

فلم يمكنه ذلك حتى حرّك الدال لما كانت ساكنة لا يقع بعدها المُشَدَّدُ ثم أطلق كإطلاقه عَيْهَلٍ ونحوها ويروى أيضاً جَدْبِيًّا وذلك أنه أراد تثقيب الباء والدال قبلها ساكنة فلم يمكنه ذلك وكره أيضاً تحريك الدال لأن في ذلك انتقاض الصيغة فأقرها على سكونها وزاد بعد الباء بَاءً أُخْرَى مُضَعَّفَةً لإقامة الوزن فإن قلت فهل تجد في قوله جَدْبِيًّا حُجَّةً للنحويين على أبي عثمان في امتناعه مما أجازوه بينهم من بنائهم مثل فَرَزْدَقٍ من ضَرَبٍ ونحوه ضَرَبٌ واحتجاجه في ذلك لأنه لم يجد في الكلام ثلاث لامات مُتْرَادِفَةً على الاتفاق وقد قالوا جَدْبِيًّا كما ترى فجمع الراجز بين ثلاث لامات متفقة فالجواب أنه لا حجة على أبي

(125) البيتان من الرجز، لأبي مقدم الراجز في شرح الأشموني 659/3، وسمط الألي 874، وبدون نسبة في اللسان 141/3 (ح د د)، 311/6 (ش ي ش)، الشاهد فيه قوله: (واللهاء)، يريد: (اللهي)؛ فمد المقصور ضرورة.

(126) المحكم لابن سيده (غ ن ي) 424/4.

(127) المحكم لابن سيده (روي) 354-355/10.

(128) "الطنفسة والدرونك: السجادة والبساط" المعجم الوسيط (درنك، طن ف س).

عثمان للنحويين في هذا من قبيل أن هذا شيءٌ عَرَضَ في الوَقْفِ والوَصْلِ مُزِيلُهُ وما كانت هذه حاله لم يُحْفَلْ به ولم يُتَّخَذْ أصلاً يُقَاسُ عليه غيره ألا ترى إلى إجماعهم على أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حركة ثم لا يُفَسِّدُ ذلك بقول بعضهم في الوقف هذه أفعو وهو الكَلْوُ من حيث كان هذا بدلاً جاء به الوَقْفُ وليس ثابتاً في الوصل الذي عليه المُعْتَمَدُ والعَمَلُ وإنما هذه الباءُ المُشَدَّدَةُ في جَدْبِيًّا زائدة للوقف وغير ضرورة الشعر ومثلها قول جندل:

جاريةٌ ليست من الوَحْشِنِّ

لا تلبس المنطِقَ بالمَنَّنِّ

إلا بيَّتْ واحدٍ بَنَّنِّ

كأنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا المُسْتَنِّ

فُطْنُنُهُ من أجودِ الفُطْنُنِّ

فكما زاد هذه النوناتِ ضرورة كذلك زاد الباءُ في جَدْبِيًّا ضرورة ولا اعتداد في الموضوعين جميعاً بهذا الحَرْفِ المُضَاعَفِ قال وعلى هذا أيضاً عندي ما أنشده ابن الأعرابي من قول الراجز:

لكن رَعِيْنَ القَنَعَ حيث اذْهَمَّا

أراد اذْهَمَ فزاد ميماً أخرى قال وقال لي أبو علي في جَدْبِيًّا إنه بنى منه فَعَلَّ مثل فَرَدَدَ ثم زاد الباءُ الأخيرة كزيادة الميم في الأضْحَمَّا قال وكما لا حجة على أبي عثمان في قول الراجز جَدْبِيًّا كذلك لا حجة للنحويين على الأخفش في قوله إنه يُبَيِّنُ من ضرب مثل اطمأن فتقول اضْرَبَّ وقولهم هم اضْرَبَّ بسكون اللام الأولى بقول الراجز حيث اذْهَمَّا بسكون الميم الأولى لأن له أن يقول إن هذا إنما جاء لضرورة القافية فزاد على اذْهَمَ وقد تراه ساكن الميم الأولى ميماً ثالثة لإقامة الوزن وكما لا حجة لهم عليه في هذا كذلك لا حجة له عليهم أيضاً في قول الآخر

إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكَاكَ شَتَى ... فالزَمِي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيِضِي

بتسكين اللام الوسطى لأن هذا أيضاً إنما زاد ضاداً وبنى الفعل نَبِيَّةً أَقْتَضَاهَا الوَزْنَ على أن قوله تَبْيِضِي أشبه من قوله اذْهَمَّا لأن مع الفعل في تَبْيِضِي الياء التي هي ضمير الفاعل والضمير الموجود في اللفظ لا يُبَيِّنُ مع الفعل إلا والفعل على أصل بنائه الذي أريد به والزيادة لا تكاد تُعْتَرِضُ بينهما نحو ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ إلا أن تكون الزيادة مَصُوغَةً في نفس المثال غير مُنْفَكَّةٍ في التقدير منه نحو سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ وَاحْرَنْبَيْتُ وَاذْلَنْطَيْتُ ومن الزيادة للضرورة قول الآخر:

بات يُقَاسِي لِيْلَهُنَّ رَمَام

والفَقْعَسِي حَاتِمُ بِنُ تَمَام

مُسْتَرَّرَ عَفَاتٍ لِصِبَالِخِمِ سَام

يريد لِصِلْحِمِ كَعَلَكِدٍ وَهَلْفَسٍ وَشِنْحَفٍ... (129)

\*ومن سمات المعجم المقترح: قد نحرص قدر المستطاع على توثيق الشاهد-تخوفاً من أن تكون من الشواهد المصنوعة- وقد أخذت شواهد الضرورة الشعرية من العصر الذهبي للغة أعني عصور الاحتجاج وهي من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة لعرب الحواضر، أو حتى القرن الرابع الهجري بالنسبة لعرب البوادي، غير أننا استثنينا شعراء جهاذة خارج عصر الاحتجاج كما فعل السيوطي والاسترباذني والزمخشري حينما استشهدوا بالمتنبي وأبي تمام والبحثري... الخ من فحول الشعر وهم خارج عصور الاحتجاج.

كما في مادة (جدب) يذكر ابن منظور في اللسان: قال: {دهلب بن قريع}، ويذكر ابن سيده في المحكم: قال { جندل }:

جاريةٌ ليست من الوَحْشَنِّ

لَا تَلْبَسُ الْمُنْطِقَ بِالْمَتَنِّ

إِلَّا بَبَّتْ وَاحِدٍ بَبَّنْ

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمَسْتَنِّ

قُطُنَّةٌ مِنْ أَجْوَدِ الْقُطُنِّ (130)

فَكَمَا زَادَ هَذِهِ النُّونَاتُ ضَرُورَةَ كَذَلِكَ زَادَ الْبَاءُ فِي " جَدْبًا" (131) ضَرُورَةَ (132)

وبالتحقيق في معجمنا المقترح توصل إلا أن الرجز المذكور للعجاج في ديوانه. (1)

(129) لسان العرب (جدب) 254/1-255.

(130) للعجاج في ديوانه 286، 287/1.

(131) ورد في لسان العرب، المحكم لابن سيده (ج دب) قول الراجز: (لقد خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا)، أراد: جَدْبًا فضاعف الباء ضرورة.

(132) المحكم لابن سيده (ج دب) 342، 243، 344/7.

**ب-تطبيقات على المعجم المقترح**

هنا سنسرد نماذج الضرائر الشعرية بالترتيب الآتي:

**1- الحذف للضرورة**

للحذف في الشعر أغراض إما؛ أغراض خفية<sup>(133)</sup> (بلاغية-كثرة الاستعمال، لهجة، الاقتصاد في الجهد) وإما لأغراض الضرورة الشعرية<sup>(134)</sup> و هو الذي يخصنا هنا وقد تعرضت الصناعة المعجمية لأغراض الحذف الموجودة في شواهد الشعرية، بيد أننا نذكر هنا ما نصت عليه بأن الحذف في موطن الشاهد الشعري كان للضرورة؛ نحو:

حرف الهمزة: (135)

**\_ في مادة (كلا) أورد قول:**

فكوني بخَيْرٍ فِي كِلَاءٍ وَ غِبْطَةٍ: وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أزمعتِ هَجْرِي وَبِعُضْتِي<sup>(136)</sup>

أراد: في كلاءة، فحذف الهاء للضرورة<sup>(137)</sup>

حرف الباء

**\_ في مادة (خطب) أورد قول الأخطل<sup>(138)</sup>:**

كَلَمْعِ أَيْدِي مَثَاكِلِ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَ الخُطْبِ<sup>(139)</sup>

(133) شرح الكافية للرضي الإستراباذي 147/2، مجلة كلية دار العلوم بالقاهرة يناير 2014م.

(134) ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية، ص88، وضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ص89-90، وقد تجتمع تلك العلل أو إحداها مع الضرورة.

(135) أقصد الجذر اللغوي لموطن الشاهد المنتهي بالهمزة، والسبب في اتباع هذه الطريقة أن موطن شاهد الضرورة تم الاعتماد في البحث عنه في لسان العرب لابن منظور كمصدر رئيس قد اتبع هذا المنهج.

(136) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه 41، الشاهد فيه قوله (كلا) بحذف الهاء من (كلاءة) للضرورة، والكلاءة هي الحفظ.

فعلون مفاعلين فعولن مفاعلن فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن

(137) المحكم لابن سيده "ك ل أ" 146/1

(138) الأخطل (ت92هـ) الشاهد فيه قوله: (جياً) بحذف الهاء من (جباءة) للضرورة.

(139) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه 287، لسان العرب 360/1 (خ ط ب)، 119/6 (ض رس)، 89/11 (ث ك ل)، 569/12 (ن ج م)، الشاهد فيه قوله "خطب" والأصل "الخطوب" فحذف تخفيفاً للضرورة، والخطوب: الأمور.

متفعلن فاعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن

أَرَادَ الخُطوب، فَحَذَفَ للضَّرُورَة. (140)

حرف التاء

\_ وفي مادة (شتت) أورد قول جميل:

أُرِيدُ صَالِحَهَا، وَتُرِيدُ قَتْلِي: وَشَتًّا بَيْنَ قَتْلِي وَالصَّلَاحِ (141)

أَرَادَ شَتَان فَحَذَفَ للضَّرُورَة. (142)

حرف الثاء

\_ وفي مادة (برث) أورد قول رؤية:

أَفْقَرَتِ الوَعَسَاءُ، فَالْعُنَاعِثُ

من أَهْلِهَا، فَالْبُرْقُ البِرَارِثُ (143)

أراد "البَرَارِثُ"؛ فحذف الياء للضرورة. (144)

حرف الجيم

\_ وفي مادة (حجج) أورد قول [من الطويل]:

تُحَاذِرُ وَفَعِ الصَّوْتِ حَوْصَاءُ ضَمَّهَا \*\*\* كَلَّالٌ فَجَالَتْ فِي حِجَاجِ بِي ضَمَّرَ (145)

(140) لسان العرب لابن منظور "خ ط ب" 569/12.

(141) البيت من الوافر، وهو لجميل بثينة في ديوانه 52، الشاهد فيه قوله: (شَتًّا) بحذف (ت) من (شَتَّان) للضرورة، ومعناها: بَعْدَ، مفاعلتن مفاعلتن فعولن: مفاعلتن مفاعلتن فعولن.

(142) لسان العرب لابن منظور "ش ت ت" 50/2.

(143) الرجز لرؤية بن العجاج في لسان العرب (ب رث)، وديوانه 29، وجوهرة اللغة 181، الشاهد فيه قوله: (البَرَارِثُ) بحذف الياء من (البَرَارِثُ) للضرورة، ومفردتها: (بِرِّيْثَة)، أي: المكان اللين.

مستعلن مستعلن متفععلن

مستعلن مستعلن متفععلن

(144) لسان العرب لابن منظور، "ب رث" 154/10.

(145) ينظر: كتاب الجيم 204/2 ولم أجده في ديوانه (نصيب الأسود توفي 726/هـ 108م) وهو نصيب بن رباح، مولى عبد العزيز بن مروان، وهو شاعر أموي فصيح مقدم في النسيب والمديح، مترفع عن الهجاء.

فَعول مفاعِلين فَعولن مفاعِلين فَعولن مفاعِلين

الشاهد فيه قوله (حجا) بحذف (ج) من (حجاج) للضرورة، وهي العظم المستدير حول العين.

أَرَادَ حَجَاجَ فَحَذَفَ لِلضَّرُورَةِ<sup>(146)</sup>

حرف الحاء

\_ وفي مادة (قرح) أورد ابن سيده قولَ سويد بن الصامت الأنصاري<sup>(147)</sup>

أَدِينُ وَمَا دِينِي عَلَيَّكُمْ بِمَعْرَمٍ ... وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِّ الْجَلَادِ الْقَرَاوِحِ<sup>(148)</sup>

أَرَادَ: القراويح، فَحَذَفَ لِلضَّرُورَةِ<sup>(149)</sup>

### المحور الثاني: التحليل

الضرورة الشعرية في شعر جهاذة الشعراء ليست دوماً من قبيل الاضطرار الذي وقع فيه الشاعر لعجزه عن البديل اللغوي الصحيح الذي إن جاء به فسيكسر الإيقاع الشعري. فذلك الاعتقاد فيه نظر عند ذوافة الشعر من اللغويين القدامى والمحدثين؛ فعند القدامى جاءت نظرات متناثرة هنا وهناك ضمن مباحثهم تقوم بالتحليل البلاغي والتوجيه الدلالي لما يسمى بـ(ضرورة الشعر) بحيث يحللها تحليلاً يرتبط بواقع النص ويراعي ظروفه الخاصة بالكشف عن أثر السياق بأنواعه في تفسير بل تسويغ هذا العدول اللغوي ومن أبرز من قام بهذا التوجيه والتحليل لبعض الضرائر هو ابن جني حيث أشار إلى ذلك أثناء حديثه عن جواز الضرورة في الشعر المحدث. ما يفيد أن الشاعر يتعمد ويقصد قصدًا الخروج على القواعد فيما يسمى بالضرورة لدوافع فنية. ودليل ذلك أن هناك مرادفات بديلة لموطن الضرورة وتلك المرادفات والبدايل لا تكسر الإيقاع الموسيقي إلا أنها لا تؤدي الدلالة بدقة تامة كما يؤديها موطن الضرورة. فقد أشار إلى ذلك ابن جني في أكثر من شاهد في كتابه الخصائص. ومنها ما أورده في الأبيات الآتية:

البيت الشعري الذي قام فيه الشاعر بإجراء المعتل مجرى الصحيح، كما في قول المتنخل الهذلي [من الوافر]<sup>(150)</sup>:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَاجْرَاتٍ بِهِنَّ مَلُوبٌ كَدَمِ الْعِبَاطِ

وبيت طرفة بن العبد الذي نُقِلَتْ فِيهِ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ<sup>(151)</sup>:

(146) لسان العرب لابن منظور 2/229.

(147) هو سويد بن الصامت الأنصاري الجشمي. شاعر من الأنصار مات قبل الهجرة، الشاهد فيه قوله: (الذي)، يريد: (الذين)؛ فحذف النون للضرورة، (فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن \*\*\* فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن)

(148) البيت من الطويل، وهو لسويد بن الصامت الأنصاري في أدب الكاتب 350، وبدون نسبة في شرح المفصل (70/5)، الشاهد فيه قوله: (قراوح) في جمع (قرواح)، والقياس: (قراويح)؛ فحذف الياء للضرورة

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

(149) المحكم لابن سيده "قرح"

(150) ينظر: الكتاب لسيبويه (313/3)، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص100، والأصول في النحو لابن السراج (444/3).

(151) ينظر: المحتسب لابن جني (126/2)، والخصائص لابن جني (282/1).

في جفانٍ تعترني نادينا وسديفٍ حين هاج الصنبر

و حذف لام الأمر إلا في قول الشاعر [من الرجز] (152):

من كان لا يزعم أنني شاعر

فبين مني تنهه المزاجر

والرفع بدلاً من النصب في قول أبي النجم العجلي [من الرجز] (153):

قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

فرفع للضرورة ولو نصب لما كسر الوزن. وله نظائر. (154)

وكذلك عبد القاهر الجرجاني الذي تحدث عن الدافع للشاعر في اختيار الرفع لغرض دلالي يرمي إليه لا يتحقق إلا مع الرفع.

(155)

وكما اجتهد أسلافنا — [أمثال أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)] —

في معرفة الغرض الدلالي للضرورة الشعرية، فذلك لنا أن نجتهد في معرفة الدوافع الفنية والأغراض الدلالية التي دفعت

شعراء آخرين إلى ارتكاب ما يسمى بالضرورة في أبياتهم الشعرية على النحو الآتي:

**أولاً: الضرورة الشعرية في الأسماء**

يعرض هذا المبحث لمعالجة الضرورة الشعرية التي تقع في الأسماء حين يستعملها الشاعر في بناء نسيجه اللغوي

الشعري. إذ تدخل في علاقات يعدل فيها الشاعر من المقيس إلى النادر، فضلاً عن أن هذه العلاقات تدخل تحت هذا الباب أو

ذلك من الأبواب النحوية.

يقوم البحث على عرض النصوص الشعرية ثم محاولة الولوج إلى داخل النص وذلك بالتوجيه الدلالي أولاً، ثم

بالنظر في السياق ثانياً إذ يبدو أن أغلب الضرورات حُكِمَ عليها وهي بعيدة عن المؤثرين، الدلالي والسياقي، ولذلك جاءت

الأحكام فيها مقصورة ومنعوتة بنعوت متنوعة، فمنها الحسنة ومنها القبيحة ومنها الشاذة.

إذ تبين في أثناء البحث أن أغلب الضرورات يمكن أن تعالج معالجة دلالية، من خلال السياقات التي وردت فيها.

**تنوين الاسم المبني للنداء**

(152) ينظر: معاني القرآن للفراء (160/1)، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص101.

(153) ينظر: الكتاب لسيبويه (85/1)، والأصول في النحو لابن السراج (342/1).

(154) الخصائص (306/3) باب في سقطات العلماء.

(155) دلائل الإعجاز ص278.

إجراء له مجراه قبل النداء؛ إذ إن حكم المنادى العلم المفرد أن يُبنى على الضم. فإذا نونَ جاز فيه وجهان: أحدهما إبقاؤه على بنائه، والآخر نصبه ردًا على أصله. ومما ورد من ذلك:

1- قول الأحوص [من الوافر] (156):

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا \*\*\* وَأَنْتِ عَلَىكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ

يرى النحويون واللغويون أن الشاعر اضطرَّ إلى تنوين المنادى العلم المفرد (مطر)، وذلك لإقامة الوزن، إذ إن الوزن ينكسر إذا جاء الاسم مبنياً على الضم على وفق القاعدة النحوية.

ويبدو من سياق الحال الذي كان عليه الشاعر أن ليس هناك اضطرار. إذ إن الشاعر قال البيت – كما تذكر الروايات – وهو في حالة حزن وألم ووجد، إذ تذكر الروايات أن الأحوص، كان يعشق امرأة فتزوجها رجل يقال له (مطر) فغلب الوجد عليه حتى صرَّح بما كان يكتمه، فللتنوين هنا دلالة سعى إليها الشاعر سعياً عن وعي وليس عن اضطرار، إذ أراد أن يُبين موقفه من هذا الرجل الذي سبب له أشد الألم والانكسار، والأحوص في موقفه هذا شأنه شأن غيره من العاشقين الذين يعانون الشعور بالعجز، إذ يرون من يحبون يذهبون إلى غيرهم وهم لا حول لهم ولا قوة.

ولذلك عدل الشاعر من المقيس (يا مطر) بالضم بغير تنوين إلى غير المقيس (يا مطر) بالضم مع التنوين، لغرض إبراز شعوره غير المعلن تجاه هذا الرجل.

إن أسلوب النداء الذي تكرر مرتين في البيت يشير بوضوح إلى أن الشاعر في حالة نفسية مضطربة، إذ إن النداء – في اللغة – يعد أسلوباً فصاحياً انفعالياً يعتمد على الصوت في التعبير، أو على المقاطع الصوتية ذات التمدد أو الاسترخاء الصوتي، شأنه شأن الندية والتعجب. فضلاً عن أن في تركيب النص نكتة بلاغية، إذ يلاحظ أن الشاعر في الشطر الأول أحرَّ الجار والمجرور (عليها) وقَدَّم (سلام الله)، وهذا من الاستعمالات العربية المرتبطة بالحالة النفسية لدى المتكلم والمخاطب، والعرب تستعمل "على" للضرر والتسلط في الغالب بخلاف (اللام) فهي للنفع والإيناس. فكانوا يخشون أن تكون "على" في أول كلامهم لما فيها من إشعار المخاطب بطول الأذى، ولذلك قال الأحوص (سلام الله عليها) لما كان السلام لها. ولما صار السلام لـ (مطر) قال: وليس عليك السلام، فقَدَّم (على) وأحرَّ (السلام)، ولذلك قالوا: (سلام عليك) ولم يرد في الاستعمال القرآني (عليك السلام) بتقديم (على). ويروي أن أبا تمام لما أنشد مادحاً مبتدئاً [من الطويل] (157):

على مثلها من أربع وملاعب ... تُدَالُ مصوناتُ الدموع السواكب

(156) ينظر: الكتاب لسبويه (202/2)، والمقتضب للمبرد (214/4)، والأصول في النحو لابن السراج (344/1).

(157) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحرّي ص 451.

تطير جماعة من الحاضرين بـ (على) وقالوا كان ينبغي أن يؤخر (على) فيقول:

تُدال مصوناتُ الدموعِ السواكبِ ... على مثلها من أربعٍ وملاعبِ

يتبين من ذلك أن الشاعر لم يعدل إلى غير المقيس اضطراراً، وإنما الحال التي هو عليها جعلته يختار ويفضل هذا على ذلك.

فضلاً عن أن التنوين جاء لغرض التجاهل والاستهزاء كأن الشاعر لا يعرفه ولا يقيم له وزناً ولا يأبه له.

1- ومنه قول المهلهل بن ربیعة<sup>(158)</sup>:

صَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِي لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوْاقِي

البيت يحكي حال امرأة تدعو للشاعر أن يحفظه الله وأن يقيه من نوائب الدهر، لأن مرآه كان خيراً عليها. يلاحظ في تركيب البيت أن الشاعر علق الجار والمجرور (إلى) بالفعل (ضرب)، إذ إن الجار والمجرور (إلى) جاء بعد أن استوفى الفعل مفعوله (صدرها). إذ يبدو أول وهلة أن الجار والمجرور (إلى) جاء حشوياً، فالمعنى يستقيم بغيره لو قال (ضربت صدرها وقالت)، ولكن سياق الحال يجعل الجار والمجرور (إلى) اللفظ المهيم في البيت إذ إن دلالة حرف الجر (إلى) في تعيين الاتجاه وانتهائه بالشاعر (المتكلم) مهَّد لعبارة القول التي جاءت على نحو النداء (يا عدي)، ولم يقل الشاعر (ضربت صدرها إلى ونادت) لأنها لم ترد النداء. وإنما أرادت (القول) و(الحوار) الذي بين رجل وامرأة، فالذي أرادته هو الدعاء، ولذلك جاء التنوين بالضم ليجسد الحالة الانفعالية التي كانت عليها، فضلاً عن الدلالة الانفعالية التي يحملها أسلوب النداء ويلاحظ في بناء النص أن صوت القاف هو الغالب ولاسيما في الشطر الثاني وهو صوت مهموس انفجاري يدل على أقل توتر وهو يشيع في تصوير حالة الهدوء والاستقرار التي تغلب في مقام الدعاء.

2- قول كثير عزة [من البسيط]<sup>(159)</sup>:

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا ... مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُبَيْتَ يَا رَجُلٌ

والبيت من قصيدة لكثير قالها في محبوبته عزة التي هجرته وحلفت لا تكلمه، فلما تفرق الناس من (منى) لقيته فحييت الجميل ولم تحيه، فقال:

حَبَيْتَكَ عَزَّةً بَعْدَ الْهَجْرِ وَانصَرَفْتُ ... فَحَيَّ وَيْحَكَ مِنْ حَيَّاكَ يَا جَمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا ... مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُبَيْتَ يَا رَجُلُ

(158) الشاهد: (يا عدي)، فهو علم مفرد، وكان من حقّه أن يبني على الضم، فاضطر إلى تنوينه، وعدل عن ضمّه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (349/5)، وضرائر الشعر لابن عصفور ص26.

(159) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص502، والمقاصد الشافية للشاطبي (282/5).

لو كُنْتُ حبيبتها مازلتَ ذا مقبةٍ ... عندي ولا مسكَّ الإدلاجُ والعملُ

يبدو السياق أن التتوين في (يا جمل) لم يضطر إليه الشاعر وإنما قصده قصدًا للتعبير عما شعر به من ضياع فرصة كان يجب أن تكون له فصارت لمخلوق لا يستحقها ولا ينتفع بها.

فدلالة التتوين هنا لبيان أن من حبيته – يا عزة – مخلوق لا يفقه معنى التحية. فلا هو يردها ولا هو يشكرها، بدلالة ماتمناه الشاعر في كون التحية له، وحينئذ سيقوم بالرد والشكر.

والتمني يكون في الأمور المستحيلة، فكأن التحية منها أصبحت أمرًا يصعب على الشاعر أن يحظى به.

ويبدو أن الشاعر يعلم أن التحية له وليست للجمل، بدلالة قوله (حيثك عزة بعد الهجر) فليس بين عزة والجمل من هجر، وإنما الهجر بينها وبين كثير، ولكنها خصت الجمل بالتحية لأنها أرادت ألا تنير شبهة وألا تُغمز في سيرتها بعد أدائها فريضة الحج وانصرافها مع الناس.

ويلاحظ أن الشاعر أظهر الفاعل وصرح به لما كانت التحية للجمل فقال (حيثك عزة)، ولكنه طوى ذكر الفاعل لما أراد أن يستبدل (يا رجل) بـ (يا جمل) فقال (حُبيت يا رجل) أظهر الشاعر مبلغ اعتزازه بمحبوبته حين قال (فأشكرها) ولم يقل (فأحبيها) أو (فأردها) لأن الشكر لا يكون إلا لمن حقق لك أمرًا أنت محتاج إليه.

فالتتوين في (جمل) قصد به الشاعر الكشف في حقيقة المشاعر التي تخفيها محبوبته ولا تريد الجهر بها أمام الملاء خشية أن تشيع القصة بين الناس فيساء تأويلها عن قصد أو غير قصد.

ويلاحظ في النص تكرار الفعل (حيًا) ومصدره (التحية) إذ تكرر سبع مرات، إذ إن في هذا التكرار كشفًا عن الحالة النفسية التي كان عليها الشاعر.

### 3- إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها:

#### 1- ومنه قول ابن هرمة [من الوافر] (160):

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي ... وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَاكِ

وهو من كلمة يرثي فيها ابنه. والضرورة في قوله (بمنتراح) فإن أصله بمنتزح وفعله إنتزح ينتزح أي بعد.

البيت يصف مشاعر إنسانية لأبٍ فقد ابنه، ويبرز صفة من صفات المرثي في كونه أبعد ما يكون من غوائل الدهر ومن ذم الرجال.

ويأتي إشباع الفتحة لتتحول إلى فتحة طويلة (ألف) في لفظه (منتزح) استجابة للحالة النفسية التي عليها الشاعر.

(160) الخصائص لابن جني (397/3)، وأساس البلاغة للزمخشري (261/2).

ومن ألم وحزن ولوعة فراق عزيز وحبيب. فكان المدّ في الحركة وإطالته جاء تجسيداً لإطلاق الحسرة المحتبسة في نفس الشاعر وقلبه، إذ إن الألف تمثل أعلى درجات الوضوح السمعي، فضلاً عن صوت الحاء المهموس ذي التردد المنخفض الذي يتسم بقلّة وضوحه السمعي الذي يلائم مع الحالة الانفعالية التي عليها الشاعر. مضافاً إليه صوت العلة ذا الوضوح السمعي في القافية المكسورة الذي تفاعل مع صوت الحاء.

فكان الشاعر من لوعته أراد أن يظهر هذه اللوعة ببنية صوتية مركبة تمثلت في المقطع (آح) من لفظ (بمنتزاح). إذ يوضح ذلك أن الشاعر لم يكن مضطراً بسبب إقامة الوزن، إنما اضطراره لغرض تجسيد أو الحالة التي كان عليها.

قول زهير:

عليهنّ فرسانٌ كرامٌ لباسُهُم ... سوابيغٌ بيضٌ لا تُخرّفُها النّبُلُ

البيت في معرض المدح، إذ يصف دروع الفرسان التي هي لباسهم بأنها حصينة لا ينفذ منها النبل، ولا يخرقها إذا وقع فيها. فالسياق الذي جاء فيه لفظة (سوابيغ) بإشباع الكسرة التي نشأت عنها الياء. هو سياق تردد بين المدح والوصف، إذ إن مد الكسرة يدخل في باب التطويح والتنغيم، يقول ابن جني (وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ — (الله) هذه الكلمة لتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك)

أما التنغيم، فهو تغيرات تتناب صوت المتكلم من صعود إلى الهبوط ومن هبوط إلى صعود لبيان مشاعر الفرح والغضب، والنفى، والإثبات والتهكم والاستهزاء والاستغراب.

وبهذا يمكن أن نفهم الضرورة التي لجأ إليها الشاعر في مد الصوت في (سوابيغ)، ويمكن أيضاً أن نفهم عدول الشاعر من المقيس إلى النادر. إذ اقتضت ذلك الدلالة وقرره المعنى ويؤكد هذا الأمر السياق الذي ورد فيه البيت. فقد جاء في معرض مدح هؤلاء القوم والفخر بهم ووصف لباسهم في الحرب في كونهم فرساناً عليهم دروع حصينة. فهذه كلها مشاعر مملوءة بالفرح والزهو، فجاء مد الصوت في (سوابيغ) لتجسيد هذه المشاعر، في أنها دروع عظيمة طويلة ضافية حصينة، على رجال كرام عظام شجعان أقوياء مجرّبين. وبذلك يتبين لنا أن مد الصوت في (سوابيغ) لم يكن من الاضطرار لإقامة الوزن وإنما سعى الشاعر إلى ذلك سعياً لتجسيد معنى كان يقصده ويحرص على إظهاره.

3- وقول الآخر:

يُحِبُّكَ قَلْبِي مَا حَيِّتُ فَإِنْ أَمْتُ ... يُحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيْبُ

الضرورة في قوله (تريب) أشبع الكسر في (ترب) وهو صفة مشبهة من (ترب)...(لحم تريب) إذ تلوّث بالتراب ((ومنه حديث الإمام علي - عليه السلام -: لئن وُلِيْتُ بني أمية لأنفضنهم نفضَ القصابِ الوذامَ التَّريبةَ))

هذا المدّ في صوت الكسرة استدعته حالة الشاعر النفسية لبيان مبلغ حبّه ودوامه كأنه باق أبدي الدهر، فهو يحبها إلى الأبد، لا يفتر، ولا ينقطع.

ويلاحظ أن الشاعر نسب الحبّ إلى قلبه (يُحِبُّكَ قَلْبِي) مادام حيًّا فإذا مات نسب الحبّ إلى عظم (يُحِبُّكَ عَظْمٌ) وقد قيد هذا العظم بوصفه (في التراب) ثم (تريب) إذ يلاحظ أن التأكيد في (عظم) جاء لمعنى تعظيم دوام حبّه لها حتى لو بقي عظم متناهٍ في الصغر يشبه ذرةً من التراب ثم تأتي دلالة مدّ الصوت في (تريب) لتؤكد عظم صغر هذا العظم من خلال حرف العلة (الياء) الذي يمثل أعلى درجات الوضوح السمعي الذي تفاعل مع صوت (الباء) المجهور الانفجاري، المتبوع بصوت العلة القصير (الضمة) الذي يمدّ عند الإلقاء، إذ زادت من قوة الوضوح والإسماع.

إن تتابع أصوات الراء والتاء والباء في قوله (في التراب تريب) يدل على أن هذا العظم بلغ في البلي أمرًا تصعب معه رؤيته، جاء في كتاب العين (وأرض طيبة التربة، أي خلقة ترابها، فإذا أردت طاقةً واحدةً، قلت تراباً واحدةً ولا تُدرك بالبصر إلا بالتوهم))

فهذا العظم الذي يبقى على حبّها وإن بلغ تراباً واحدةً ولا تدرك بالبصر إلا بالتوهم. كأنه امتداد لذات الشاعر.

**إثبات ألف (أنا) في الوصل. إجراء له مجرى الوقف:**

1- قال الأعشى:

**فَكَيْفَ أَنَا وَأَنْتَ حَالِي الْقَوَافِ ... ي بَعْدَ الْمَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا**

الضرورة في إثبات ألف (أنا) في الوصل وليس في الوقف أي مدّ الصوت وإطالته، إذ إن إقامة الوزن تستدعي ذلك.

ولا أظن أن شاعراً مثل الأعشى يضطر إلى ذلك بل الظن كل الظن أن المعنى ألجأه إلى ذلك لأنه أراد في مدّ الصوت أن يقول: أنا الشاعر الفحل العظيم الذي يشهد لي القاصي والداني إذ إن صوت الألف يمثل أعلى درجات الوضوح والإسماع، وماله من تأثير في تنبيه السامع فضلاً عن أن ذلك يدخل في باب التطويح والتنغيم كما مرّ بنا، ومثل هذا القول يصدق على قول الآخر:

**أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي ... حَمِيدًا قَدْ تَدَرَيْتُ السَّنَامَا**

فمدّ الصوت في (أنا) دلالة على أن الشاعر أراد به معنى التفرد والحصر وأنه هو ولا أحد غيره في هذه الصفة. إن الشاعر في كل ما تقدم من الاستعمالات التي تسمى (ضرورة شعرية) إنما هو يتعامل مع الكلمات بوصفها أشياء وليس بوصفها إشارات ورموزاً، إذ تصبح للكلمة الشعرية حياتها الخاصة وتغدو كأنها الكون المصغر. إن هذه الكلمات لا تعبر عن عواطف الشاعر بل هي تحملها وتجرفها معها. (ينظر: عنف اللغة ص 224).

## قطع ألف الوصل في الدرج

ومنه: قول قيس بن الخطيم:

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَاتَهُ ... بِنَتْ وَتَكَثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ

الضرورة في قطع الألف في لفظة (إثنين) بدلاً من وصلها في درج الكلام، إذ إن هذا القطع يؤدي إلى النبر أي يصبح المقطع منبوراً. والنبر في الدراسات الصوتية يعني قوة المقطع ووضوحه (الصوت) مقارنة بغيره من المقاطع المجاورة في الكلمة، وهو ينطق بطاقة أكبر من المقطع غير المنبور. وهذا يعني أنه أراد لفت انتباه السامع وتمكينه من نفسه فضلاً عن أنه دلّ في قطع ألف الوصل على أهمية الحفاظ على السرّ حتى وإن كان بين اثنين فكيف إذ جاوزهما، وبذلك لم يكن الشاعر مضطراً لإقامة الوزن، بل لتجسيد المعنى الذي حرص على إبرازه وتوضيحه.

2-ومنه قول جميل:

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَنِّي وَمِنْ جُمَلِ

إن قطع همزة (اثنين) فيه معنى أراد الشاعر أن يجسده من خلال تحويله إلى صوت منبور قويّ واضح يؤثر في السامع. إذ إن حسن الشيمة على عاديات الدهر مقصور عليه وعلى محبوبته، فلا أحد يشركهما في هذه الصفة، فضلاً عن أن البيت استهل بالأداة (ألا) التي وظيفتها تنبيه السامع بما فيها من قوة في الوضوح السمعي المتمثل بالمقطع المفتوح الذي يمثل فيه صوت العلة الطويل قمة هذا الإسماع، زد على ذلك اتباعها بأداة النفي (لا) ذات الوضوح السمعي، إذ أراد الشاعر من كل ذلك (الوضوح السمعي + النبر) تجسيد المعنى الذي حمله على قطع ألف الوصل في درج الكلام، إذ إن النبر هنا دلّ على التأكيد والانفعال. التقديم والفصل

ومنه تقديم بعض الكلام على بعض والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور

1- منه قول ذي الرمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مَنْ يُغَالِهَنَّ بِنَا - ... أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيحِ

يريد: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا، فقدّم المجرور وفصل به بين المضاف والمضاف إليه. وهنا لا بد من الاعتقاد بأن الشاعر أراد بذلك دلالتين، إحداهما دلالة التقديم، والأخرى دلالة الفصل أما دلالة التقديم في قوله (من إيغالهن بنا) فالغرض منها الحصر والتخصيص، إذ إن الشاعر يصف الإبل، وأراد بالإيغال شدة السير، والإبعاد في الأرض. فقدّم الجار والمجرور (من إيغالهن بنا) ليحصر هذا الإيغال بهم ويخصهم به.

أما دلالة الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) فالغرض منها الإيضاح بعد الإبهام، لأن الاكتفاء بذلك المضاف أولاً ثم ذكر الفاصل يوقع السامع في حيرة وتفكير وإعمال ذهن وإذ هو على هذه الحالة يأتي ذكر المضاف إليه ليرفع عن ذهنه هذه الحيرة وهذا التوهم فيستقر عقله على اتضاح المعنى الذي جهد في الوصول إليه، إذ إن تأخير ما حقه التقديم عما هو من أحواله يورث السامع شوقاً وينبئ عن كمال رغبة المتكلم فيه واعتنائه بأحواله.

ما زاد في تشويق السامع، أن الخبر جاء متأخراً، وبذلك تكون الضرورة مبررة وأن الشاعر سعى إليها سعياً، انظر قول ابن جني في ذلك (وإن الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنه لأنسه بعلم عرضه وسفور مراده لم يرتكب صعباً ولا جشم إلا أمماً، وافق بذلك قابلاً له أو صادف غير أنس به، إلا أنه هو قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أنه ليس ملتبساً). إن بناء البيت اللغوي تم على التقديم والتأخير والفصل وهذا يعد خرقاً للقواعد النحوية وفيه ما فيه من خروج على النظام اللغوي، فما الذي سوغ للشاعر هذا الخروج وذاك الخرق؟ إن في كلام ابن جني المذكور أنفاً ما يسوغ للشاعر خروجه وخرقه للقواعد النحوية ونظام اللغة، إذ يقول في موضع آخر (وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته. وقول ابن جني هذا نجد له صدى واضحاً في آراء جان جاك لوسر كل إذ يقول (إن واقع حقيقة اللغة يكمن في شكلها الغريب الذي يتضمن الاستحالة أو اللانحوية أو اللامقبولية، وبنتيجة ذلك فإن اتقان اللغة ذلك الاتقان المتخيل لا يلائم نظام اللغة Langue إن اللانحوي لا يتقرر بقانون أو بوصفة بل يكون فحسب) (عنف اللغة ص92).

وليس أدل من هذا القول على ما يقوم به الشاعر فيعدل من المقيس إلى النادر إنما هو بوعي ودراية منه وليس اضطراراً ألبتة إليه الضرورة.

## 2- ومنه قول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً ... يهوديٌّ يُقاربُ أو يُرِيلُ

يصف رسوم الدار فيشبهها بالكتاب الذي تتقارب خطوطه وتتباع.

والشاعر فصل بين المضاف (بكف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوماً) وهذا يعد ضرورة لجا إليها الشاعر مضطراً كما تقرر كتب النحو واللغة إذ التقدير: بكف يهودي يوماً، والشاعر أراد من هذا التقديم وهذا الفصل، غرضين: الأول يخص دلالة التقديم وهي هنا لغرض الاهتمام والعناية إذ إن تقديم (يوماً) وتكثيره يدلان على أنه يومٌ موغلٌ في القدم لذلك يصعب تعرّفه رسوم الدار المتناثرة هنا وهناك مثلما يصعب تعرّف خطوط الكتاب فبعضها متقارب وبعضها متفرق.

أما دلالة الفصل فلايقاع السامع في تفكير وتدبير بسبب الإبهام الذي أحدثه هذا الفصل فيظل مترقبًا ما يرفع هذا الإبهام وذلك بذكر المضاف إليه عندئذ يتضح المعنى في ذهنه ويزول الغموض واللبس، وهذا ما كان يطمح إليه الشاعر.

### 3- ومنه قوله:

**نَجَوْتُ وَقَدْ بَلََّ الْمَرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِنْ ابْنِ أَبِي - شَيْخِ الْأَبَاطِحِ - طَالِبِ**

الضرورة فيه هي الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته والقائل معاوية بن أبي سفيان والمرادي عبد الرحمن بن ملجم.

ويلاحظ أن الفعل (بَلََّ) فيه أكثر من معنًى، كما تشير المعجمات، منها إذا كان من باب فَرَحَ: بَلََّ العود بالماء أي نَدَاهُ وَبَلََّ رَحِمَهُ، أي وصلها ولم ينقطع، وبَلََّ من مرضه: بَرَأَ وَبَلَّتْ به أي ظفرتُ.

أما إذا كان من باب فَتَحَ، بَلََّ بَيَّلاً فهو أَبْلٌ أي داهٍ فاجر الخصومة.

إن نسبة الفعل (بَلََّ) إلى المرادي وتعديته بنفسه إلى (سيفه)، وتعلق حرف الجر (من) بالفعل فيكون التركيب على النحو الآتي (بَلََّ + المرادي + سيفه + من + ابن ... ) أي (فعل + فاعل + مفعول + جار ومجرور متعلق بالفعل).

إن هذا التركيب لم أعر عليه مع الفعل (بَلََّ)، إذ إن الفعل بَلََّ إما أن يتعدى بنفسه مع مجرور بحرف الجر (الباء) في نحو: بَلََّه بالماء، أو بغير مجرور في نحو: بَلََّ رَحِمَهُ. أو يتعدى بحرف الجر نحو: بَلََّ من مرضه أو بَلَّتْ به ويبدو أن الفعل بَلََّ بمعنى (شفي). إذ إن القائل أراد أن يجمع بين المعنيين: البَلَّ والشفاء، فكان (سيف المرادي) به ظمًا وعطشًا فَبَلََّ سَيْفَهُ منه دم الإمام (ع). وكان سيفه به يُبَسُّ وجفافٌ فندى سيفه بدم الإمام (ع). وكان سيفه به مرضٌ بسبب الحقد والكرهية فشفي سيفه من دم الإمام (ع) كل هذه المعاني مرادة في قوله (وقد بَلََّ المرادي سيفه...) فضلاً عن أن المرادي أبْلٌ أي فاجر الخصومة.

أما دلالة الفصل بين المضاف (ابن أبي) والمضاف إليه (طالب) بالنعته (شيخ الأباطح) فتدخل في باب التعظيم والتفخيم فالنعته (شيخ الأباطح) فيه ما فيه من فخري وعلو منزلة لا ينالها أحد مهما كان، ولذلك قدّمه وأظهره وبرزه ليضفي على فعلته تعظيمًا وتفخيمًا، وأن القتل ليس كأحد من الناس، فيشيع في نفس السامع الرهبة، فضلاً عما يحدثه الفصل من أعمال الفكر والتوجس والتشويق ثم يأتي المضاف مؤخرًا ليقرر كل ذلك ويقره.

وهنا تظهر نكتة بلاغية دقيقة وهي أن الابتداء بالإخبار بالنجاة في قوله (نجوت) ليس هو المهم، إنما المهم هو الإخبار عن مقتل الإمام (ع) وإشاعة ذلك بين الملأ، إذ إن في مقتله (ع) انعطافًا كبيرًا في حياة الأمة، وفوزًا كبيرًا للفئة الباغية وتحولًا خطرًا في مبادئ الحكم والسياسة، ولاسيما أن القتل هو الإمام على بن أبي طالب شيخ الأباطح

وابن عم النبي (ص) وزوج الزهراء بضعة رسول الله. فالقائل لم يرد الإخبار عن نجاته وإنما أراد الإخبار عن أمر جلال ومصاب أعظم.

إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع في إثبات نون الوقاية

ومنه قوله: **وَمَا أَدْرِي وَكُلُّ الظَّنِّ ظَنِّي ... أَمْسَلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي**

الضرورة فيه في قوله (أمسلمني) إذ دخلت نون الوقاية بين المضاف (مسلم) والمضاف إليه (بإاء المتكلم)

ويبدو أن الشاعر أراد بقوله (أمسلمني)، إظهار حالته النفسية في حيرته وخوفه من أن يخذله (شراحيل) فقد جسّد ذلك في المدّ مع صوت النون في المقطع (ني) الذي يمثل قوة الوضوح السمعي، إذ يعكس مدى تأثر الشاعر وقلقه على ما ينول إليه مصيره، فصوت النون الأنفي المجهور، والمدة الطويلة في صوت الياء يبدو كأنه امتداد لأنين الشاعر المنبعث من أعماقه، فأراد الشاعر أن يخرج بصوت النون ذي الوضوح السمعي متصلاً بصوت المد الطويل الذي يمثل أعلى درجات الوضوح السمعي، وبذلك يكون استعمال الشاعر لنون الوقاية لمعنى أراد أن يجسده ويظهره على نحو صوتي مسموع ومثل ذلك يقال أيضاً في قول الشاعر:

**هل الله من سرو الفلاة مُرِيخُنِي ... ولما تقسّمني النهار الكوانس**

فقوله (مُريخني) فيه تجسيد لحالته النفسية عن طريق صوتي النون والياء (ني) فكأنه امتداد لأنة نَدَّتْ بين جوانحه.

### ثانياً: الضرورة في الأفعال

#### 1- إجراء المعتل إجراء الصحيح

منه قوله:

**هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَانَ، لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدَعْ**

البيت ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء، مخاطباً به الفرزدق، ومعناه:

إنك هجوتني ثم اعتذرت، فكأنك لم تهج، فضلاً عن أنك لم تدع الهجو. والضرورة فيه بإثبات الواو في (تهجو) مع أن الفعل مجزوم بـ (لم) اضطراراً لإقامة الوزن.

إن إشباع الضمة في (لم تهج) الذي نشأ عنه صوت العلة الطويلة (الواو)، لم يكن اضطراراً، وإنما أراد القائل أن يبين له أن هجوك لم يضر شيئاً ولم ينتقص من قدرنا بين الناس، فهجاؤك وعدمه سواء. إن دلالة مدّ الصوت (الواو) بوضوحه السمعي العالي قلبت الهجاء الذي أراده المخاطب إلى موضع سخرية وتندر واستهزاء فكان السحر انقلب على الساحر، فافتضح أمره، وذاع سرّه.

إن معنى السخرية الذي أراده القائل جسّده التكرار للمادة (هجا) إذ ذكرها ثلاث مرات ماضياً ومضارعاً،

ومصدرًا، فضلاً عن تكرار لفظة (زبان) المهجو مرتين.

إن دلالة حرف العطف (ثم) توضح لنا أن بين الهجو والاعتذار مهلة ومدة، كأن المخاطب يتوقع أن هجاءه لزبان سوف يعمل أثره ويشيع فعله فيؤثر في نفوس الناس، فكأن القائل أراد أن يقول له إن هجاءك كان صرخة في واد، فلم تتناقله الألسن ولم تمش به الركبان، ولم يستمع أحد لهجوك فكأنك (لم تهجو) أصلاً. ويمكن حمل (لم) هنا على أنها (ما) الاستفهامية الداخلة عليها اللام والمحذوف منها الألف مع إسكان الميم (لم) فينقل الكلام من الخبر إلى الاستفهام الذي خرج إلى الاستهزاء، كأنه قال: لماذا تهجو؟ ولماذا تدع؟؟.

## 2- إشباع الحركة في الفعل:

أ. منه قول الشاعر:

الله يعلم أنا في تلفتينا ... يوم اللقاء إلى أحبنا صور

وأنتي حيثما يثني الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

صور: جمع أصور. من صور - يصور كفرح يفرح: أي مال وهو أصور.

يريد أنه دائم التلفت وفيه شوق أماله إلى أحبابه يوم الفراق فينظر إلى الجهة التي يسلكها أحبته.

ويلاحظ أن التركيب (الله يعلم) يكثر استعماله عند الشعراء وغيرهم، يقول ابن جني (ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفي فلا يعلمه إلا الله وحده، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح وحال مشهورة حينئذ، متعالمه، ... وليس بمدح أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور حتى أنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوه فيهم وكثرة جريانه على ألسنتهم).

والضرورة هنا هي في قوله (فأنظور) بإشباع ضمة الظاء فنشأ صوت العلة الطويلة (الواو) لإقامة الوزن، وسباق الحال يدل على أنه تحول الصوت من حركة قصيرة إلى حركة طويلة جاء تلبية لحاجة نفسية لدى الشاعر، بسبب ما فعله به الفراق ثم الشوق. فصوت العلة الطويلة (الواو) الذي يمثل قمة الوضوح السمعي ساعد على تجسيد ما يكابده الشاعر من ألم الفراق والشوق، وكان لصوت (الراء) ذي الوضوح السمعي والتردد العالي أثر في إبراز ما كان عليه الشاعر من توتر.

حذف الخبر في باب (كان).

ومنه قوله:

أهفي عليك للهفة من خانف ... يبغني جوارك حين ليس مجير

الضرورة فيه في قوله (ليس مجير) إذ لا يجوز حذف الخبر في هذا الباب لأنه عوض ما اخترم منها من الدلالة على

الحدث.

البيت يصور حالة خوف لرجل يفتش عن مجير فلا يجد مجبراً فتغلب عليه الحسرة لما هو عليه، إذ شعر بالخذلان والوحدة وقد ظهر هذا الإحساس والشعور في قوله (حين ليس مجير) فليس في الكلام حذف أو تقدير ولا اضطرار، إذ إن (ليس) تمحضت للنفي فلا حاجة بها إلى خبر.

لأنه أراد بقوله (ليس مجير) أي لا مجبر مطلقاً. وهذا أبلغ في تفسير مبلغ الحسرة واللهفة التي هو عليها. إن لفظة (حين) هي اللفظة المهيمنة في بناء النص، إذ إن كلام الشاعر يبدو إخبارياً ذا نبرة انفعالية معتادة إلى قوله (بيغي جوارك)، لكن هذه النبرة تتصاعد فجأة إلى أقصاها في قوله (حين)، إذ احتوت هذه اللفظة زمان الفعل (بيغي) من جهة. وزمان الإجارة من جهة أخرى فكانت ظرفاً زمانياً لمتناقضين أحدهما ابتغاء الجوار (الملجأ) والآخر انعدام الإجارة (الأمان).

### انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء. في غير الأجوبة الثمانية:

1- منه قول الشاعر:

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَحْقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا

الضرورة فيه في قوله (فأستريحاً) بالنصب، إذ لم يسبق بنفي أو طلب.

ويبدو أن الشاعر أراد بالنصب معنى الدعاء والرجاء والتوقع، أي: لعلي أستريح، أو على أن أستريح بعد تركي منزلي والالتحاق بالحجاز. فقد تجسدت هذه المعاني في لفظة (فأستريحاً) ولاسيما في بنائها الصوتي الذي يتألف من صوت الهزمة ذي الوقفة الانفجارية المتبوع بصوت السين الاحتكاكي المهموس الذي يناسب السرعة في طلب الاستراحة لدى الشاعر، يعقبه صوت التاء الانفجاري ذو التردد العالي المتفاعل مع صوت الراء ذي الوضوح السمعي، والتردد العالي أيضاً، ثم يأتي صوت العلة الطويل (الياء) الذي يمثل أعلى درجات الوضوح السمعي موصولاً بصوت الحاء الاحتكاكي المهموس لينطلق مع صوت العلة الطويل (ألف الإطلاق)، إذ يلاحظ غلبة الأصوات المهموسة التي تميل في الغالب إلى تصوير حالة الهدوء النسبي والاستقرار التي يسعى إليها الشاعر بعد التحاقه بالحجاز.

2- ومنه قول (طرفة بن العبد):

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّنُّ وَسَطَهَا ... وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

الضرورة في قوله (فَيُعْصَمَا) إذ جاء منصوباً بعد الفاء في غير الأجوبة الثمانية: وهي الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتخصيص، والدعاء.

ويبدو أن الشاعر قصد من وراء النصب معنى غير المعاني المذكورة، فقوله (ويأوي إليها المستجير فَيُعْصَمَا) فيه معنى الجزاء والشرط، أي إن يأو إليها المستجير يُعْصَم، إلا أن الشاعر عدل عن أسلوب الجزاء والشرط المبني على تعلق

حكم بحكم آخر لما فيه من مباشرة وارتباط شيء بشيء آخر، إلى أسلوب خبري غير مباشر، وكأن الأمر مسلّم به لدى المخاطب فلا يحتاج إلى تأكيد أو دفع توهم.

والشاعر في حالة فخر بأهله وقومه الذين كُنّي عنهم بـ (هضبة) التي من صفاتها أنها منيعة قويّة لا تعرف الذلّ، ولذلك يكون قوله (ويأوي إليها المستجيرُ فيُعصمًا) تفسيرًا وتوضيحًا لجملة (لا ينزلُ الذلُّ وسطّها).

ويلاحظ أن الفاعل طوي ذكره في قوله (فيُعصمًا) فكأن كل فرد من أفراد قومه بمنزلة العاصم للمستجير، أي أن المستجير لا حاجة به إلى السؤال عن أشرف القوم ليستجير بهم، فما عليه إلا أن ينزل بينهم فيصبح كل فرد من أفراد قومه عاصمًا له، وبذلك تكون للنصب هنا دلالة سعى إليها الشاعر سعيًا، ولم يضطر إليها اضطرارًا.

#### الاكتفاء بـ (لم) وحذف ما تعمل فيه

1- منه قوله:

**وعليك عهد الله أنّ ببابه ... أهل السيادة إن فعلت وإن لم**

الضرورة فيه في قوله (وإن لم) إذ حذف ما تعمل فيه (لم) والاكتفاء بها.

ويبدو أن الشاعر أراد بدلالة الاكتفاء معنى السرعة، وعدم الإبطاء في الوصول إلى المقصود. إذ إن المعنى الذي أراده الشاعر هو أن عهد الله عليك في كل حال فعلت أو لم تفعل، وفي بناء النص يلاحظ أن الشاعر بدأ كلامه بـ (على) التي تدل على التسلسل والضرر فقال (عليك)، وقد مرّ بنا ذلك في موضوع آخر و(أهل السيادة) السيادة: موضع بقرب المدينة على مرحلة، وقيل نبات له شوك أبيض طويل، إذا نزع خرج منه اللين، وقيل ما طال من السم.

فالشاعر في معرض إلزام المخاطب بعهد الله ولذلك اكتفى بـ (لم) إذ إنه في (موضوع إعجال لا يحتمل تطويل

الكلام).

ومثله قوله:

**احفظ وديعتك التي استودعتّها ... يوم الأعراب إن وصلت وإن لم**

أي احفظ وديعتك على كل حال، إذ أراد الشاعر السرعة في الإجابة وعدم التطويل.

فدلالة الاكتفاء بـ (لم) الغرض منها الإيجاز وتحقيق الوصول إلى المقصود بسرعة، فهذه الدلالة سعى إليها

الشاعر ولم يضطر اضطرارًا.

#### دخول (ال) على المضارع

منه قول الفرزدق:

### ما أنت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وهو في الهجاء، وقد قيل في معالجته:

1- إن الألف واللام دخلت لغرض التخفيف (وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال وطلبًا للتخفيف) وهذا رأي الكوفيين.

2- إذا دخلت على مضارع مبني للمفعول إنما تدخل عليه لمشابهته لاسم المفعول.

3- ما اقترحه ابن مالك أن نضع (المرضيّ حكومته) بدلاً من (الترضي حكومته) ويستقيم الكلام فلا ضرورة.

ويبدو أن هذه المعالجات لا علاقة لها بالمعنى والدلالة، أما التخفيف فيدخل في المستوى الصوتي، إذ يكون الغرض من هذا الاستعمال لفظياً، ولا علاقة له بالمعنى، وكذلك المشابهة بين الفعل المضارع المبني للمفعول واسم المفعول، أما التغيير في التركيب بأن نضع (المرضيّ حكومته) بدلاً من (الترضي حكومته) فيستقيم الوزن ويستقيم التركيب ففي ذلك نظر إذ إن المعنى يبقى مختلفاً من أوجه أهمها:

1- إن (الترضي حكومته) تعبير غير احتمالي بخلاف (المرضيّ) فهو تعبير احتمالي إذ إن (المرضيّ) تحتل اسم الفاعل واسم المفعول (إذ صورتها في الرسم واحدة) إذ الفعل غير ثلاثي.

2- إن التركيب المقترح (المرضيّ حكومته) يكون من باب النعت السببي الذي يطابق الاسم المرفوع بعده في التذكير والتأنيث، إذ كان يجب أن يكون المقترح (ما أنت بالحكم المرضيّة حكومته)، وقد غاب ذلك عن ابن مالك وغيره.

3- إن التركيب مع الفعل تكون دلالة الزمن فيه والحدث واضحة، ويكون الكلام مبنياً على حذف الفاعل، أما مع (المرضيّ حكومته) فتكون الدلالة غير واضحة لأنه يصلح الماضي والمستقبل، كما أنه يشير (إلى ثبات هذه الفضيلة) (الحكومة) متصلة بالمخاطب (المهجو). وذلك ما لم يرد الشاعر التعبير عنه).

4- مع الفعل يكون النعت حقيقياً لأن الألف واللام تكون موصولة، فيكون التقدير (ما أنت بالحكم الذي تُرضي حكومته) فالذي نعت جامد وهو نعت حقيقي يطابق المنعوت مطلقاً، إذ إن دلالة النعت الحقيقي غير دلالة النعت السببي، فالحقيقي ما يدل على معنى في نفس منعوته الأصلي أو فيما هو في حكمه. أما السببي فيدل على معنى في شئ بعده له صلة وارتباط بالمتبوع. فقول الشاعر (ما أنت بالحكم المرضيّ حكومته) يكون المنعوت (الحكم) ويكون النعت للحكومة الاسم المرفوع الذي هو ليس بمتبوع.

5- هناك فرق بين الألف واللام الداخلة على المضارع (الترضي) إذ تعدّ موصولة، والداخلة على الاسم (المرضيّة حكومته)، إذ ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وهو الراجح عند الدكتور فاضل السامرائي، إذ يقول بعد مناقشة رأي الجمهور (فـ) (ال) حرف تعريف وليس اسمًا موصولاً، نعم إن (ال) الداخلة على الفعل أو الجملة الاسمية نحو

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) هي اسم موصول بمعنى الذي وليست حرفاً، بل هما أداتان مختلفتان) انظر: معاني النحو/1/139.

والفرق بين عدّها اسمية وعدّها حرفية يظهر بعودة الضمير في (حكومته) فمع الفعلية (الترضى) يعود الضمير عليها لأنها اسم موصول، ومع (المرضى حكومته) لا يعود الضمير عليها لأنها حرف وإنما يعود على الاسم المنعوت (الحكم).

ويبدو أن الشاعر لم يضطر، ولكنه اختار التركيب (الترضى) عن قصد ووعي، إذ البيت هو ثاني بيتين قالهما في هجاء أعرابي فضّل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك، وأولهما:

يا أرغم الله أنفاً أنت حاملة ... ياذا الخنا ومقال الزور والخطل

فالشاعر أراد بهذا الاستعمال إظهار استهجائه لهذا الأعرابي الذي لا يراه مؤهلاً لأن يكون حكماً في هذا الأمر الخطر في حضرة الخليفة الأموي. إذ إن الشاعر يسعى إلى نيل رضا الخليفة مثله في ذلك مثل غيره من الشعراء المتنافسين لنيل الخطوة عند هذا الخليفة أو ذاك.

فقد كان ردُّ الفرزدق عنيفاً وقاسياً وذلك بالدعاء للأعرابي بالذل والمهانة في قوله (يا أرغم الله أنفاً ... ) ثم بمناداته بهذه الصفات المشينة (الخنا ومقال الزور والخطل)، وقد ردف ذلك كله بالجملة الاسمية المنفية المؤكدة خبرها بحرف الجر الزائد (الباء)، فقال (ما أنت بالحكم ...) ثم جاء بالنعت المركب من (أل + الفعل المضارع) للدلالة على تجدد نفي الرضا واستمراره مطلقاً، الآن وفي المستقبل فضلاً عن أنه لا يجد شخصاً يرضى بحكومته، إذ طوي ذكر الفاعل ليدل به على أنه لا تقبل سواء من الخليفة أو غير الخليفة.

إجراء المعتل المجزوم مجرى الصحيح

ومنه قول قيس بن زهير العبسي (شاعر جاهلي كان شريفاً حازماً ذا رأي).

ألم يأتيك والأنبياء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

ومحبسها على القرشي تُشرى ... بأدراعٍ وأسيافٍ حدادٍ

وصف الشاعر بهذين البيتين وما اتصل بهما من أبيات، ما كان من فعله بأمر الربيع بن زياد العبسي (أحد دهاة العرب وشجعانهم في الجاهلية)، إذ كان الشاعر قد أعار الربيع درعاً فمطله بها فمرت أم الربيع - وهي فاطمة بنت الخرشب الأثمارية - به على راحلتها، فأخذ بزمامها وذهب بها مرتهاً لها بالدرع، فقالت له العجوز: يا قيس أين عرب عَقْلِكَ؟ أترى بني زياد مصالحيك أبداً وقد ذهب بأمرهم يميناً وشمالاً فقال الناس ماشاءوا؟

إن حسبك من شرِّ سماعه، فخلّى سبيلها وذهبت كلمتها مثلاً، وفي رواية أنه قالها في إبل للربيع بن زياد العبسي، استاقها

وباعها بمكة، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعاً ولم يردها عليه.

وتعرض لنا هنا جملة أمور:

- 1- فاعل (يأتيك) هو (بما لاقت والباء زائدة للتوكيد وزيادتها ضرورة، وحسن دخولها في (ما) أنها مبهمة مبنية كالحرف، فأدخل عليها حرف الجر إشعاراً بأنها اسم، والتقدير (ألم يأتيك ما لاقت).
  - 2- يجوز أن يكون الفاعل مضمراً، فيكون التقدير (ألم يأتيك ما لاقت).
  - 3- يجوز أن يكون الفاعل مضمراً، فيكون التقدير (ألم يأتيك النبا بما لاقت) فعلى هذا لا تكون الباء زائدة.
  - 4- إثبات الياء في (ألم يأتيك) يدخل فيما أشار إليه ابن جني وسماه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم (وذلك أنك تكون في مدح إنسان والثناء عليه فنقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ — (الله) هذه الكلمة لتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك).
  - 5- يمكننا الاستفادة من تحليل نص ابن جني في إشارته إلى قضية الحذف لقرينة حالية تستدعيها ظروف الكلام ومقامه وهو ما يعرف بسباق الحال.
- أي أن حذف الفاعل بدلالة قرينة الحال التي في مدّ الصوت في قوله (ألم يأتيك) هو المراد عند الشاعر، ولذلك أثبت الياء التي تمثل صوت العلة الطويل ذا التردد العالي الذي يمثل أعلى درجات الوضوح السمعي.
- 6- إن مدّ الصوت في (ألم يأتيك) هو ما يطلق عليه بالتنعيم في الدراسات الصوتية، (فهو تغيرات تتتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط، ومن هبوط إلى صعود لبيان مشاعر الفرح والغضب والنفى والإثبات والتهكم والاستهزاء والاستغراب).

إذ إن ذلك يساعدنا كثيراً في فهم الضرورة التي لجأ إليها الشاعر في مدّ الصوت وعدم حذف (الياء) وجزمها. ويفسر لنا أيضاً عدوله من المقيس إلى النادر، إذ إن هذا العدول اقتضته الدلالة وقرره المعنى، يؤكد ذلك السياق، إذ قيل في معرض الغضب والتهكم من المخاطب، فناسب مدّ صوت العلة سياق الحال، فضلاً عن دلالة حذف الفاعل، أي ألم يأتيك الخبر العظيم بما قام به الشاعر من استباق الإبل وبيعها ردّاً على ما قام به الربيع بن زياد بشأن الدرع.

وهذا النوع من الاستعمال يكثر في اللغة الدارجة، عندما نريد أن نعبر عن أمر ونحن على حال من الفرح أو الغضب أو التعجب، فنقول مثلاً (فلان عنده مال، فمدّ الصوت في (مال أي مال كثير)، يقول كوندرا توف (نود أن نؤكد هنا الحقيقة القائلة إن التنعيم والشدة والجرس في الصوت، وكذلك نظام اللغة (وحداته الصوتية) تستطيع التعبير عن الأصول الاجتماعية للمتكلم وثقافته وتربيته وجنسه، وهذا بالطبع لا يقع في حقل الفونولوجي بل يقع في أحد حقول علم اللغة المسمى

بعلم الأسلوب الصوتي.

ويتوصل لوسر كل في كتابه (عنف اللغة ص 16) إلى استنتاج (إن هذه النصوص – أخطاء لغوية، تعابير مبهمة – لا تنتمي إلى جزء عارض بل إلى جزء تكويني في صلب اللغة، ويؤكد أن الأنشطة الإبداعية في اللغة التي تخرق قواعد النحو، هي مهمة بمقدار أهمية الإبداع الملتزم بتلك القواعد).

### ثالثاً: الضرورة في الحروف زيادة الكاف

منه قول الشاعر:

#### لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ

الضرورة فيه في قوله (كالمقق) لأن المعنى (فيها مقق) ويبدو أن الشاعر لم يرد أن يخبر أن فيها طولاً، وإنما أراد أن من ينظر إليها يتوهم أن فيها طولاً، وإنما أراد أن من ينظر إليها يتوهم أن فيها طولاً، أي ليس فيها طول واضح، ولكن كأنما فيها طول، جاء في كتاب معاني النحو 60/3 (والذي أراه أنها ليست زائدة بل هي على معناها أيضاً ونحن نستعمل هذا في لغتنا الدارجة فنقول: هذا القميص بيه مثل الطول، وأرى بيه مثل القصر، والمعنى أنه ليس فيه طول واضح أو قصر واضح وإنما كأنما فيه طول) إذ أن الشاعر قال ذلك وهو في معرض وصف حمار وحش وأنته التي شبّه ناقته بها في الجلادة وسرعة العدو.

#### 1- زيادة (على)

ومنه قوله:

#### أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

والضرورة فيه في قوله (على كل أفنان العضاه تروق) لأن (راق) يتعدى بنفسه.

وهذا البيت من قصيدة للشاعر حميد بن ثور، أكثر فيها من ذكر لفظة (السرح) و(السرحة). إذ يروى أن الخليفة عمر بن الخطاب أمر ألا يشبب أحدٌ بامرأة إلا جلدته، إذ من الراجح أن الشاعر كني بـ (السرحة) عن امرأته وبأفنان العضاه عن نسوة.

ومطلع القصيدة التي منها البيت – موضوع البحث:

#### نَأَتْ أُمَ عَمْرٍو فَالْفَوْادِ مَشُوقٌ ... يَحْنُ إِلَيْهَا وَالْهَاءُ وَيَتُوقُ

ومنها:

سقى السرحة المحلال والأبرق الذي ... به السرح غيبتُ دائماً ويروقُ

فيها طيبَ رِيَّاهَا وَيَابِرَدَ ظَلَّهَا ... إذ حان من شمس النهار شروقُ

أسماء محمد رفعت مراد

فهل أنا إن علّنت نفسي بسرحةٍ ... من السرح مأخوذاً علي طريقاً  
 حمى ظلّها شكسُ الخليفةِ خائفٌ ... عليها غرامَ الطائفين شفيقاً  
 فقد ذهبْتُ عرضاً وما فوق طولها ... من السرح إلا عشّةٌ وسحوقاً  
 أباي الله أن سرحةً مالكٍ ... على كل أفنان العضاء تروقاً

يلاحظ في النص أن الشاعر كرّر (السرحة والسرح) ست مرات، وهذا التكرار جاء بسبب الحالة النفسية التي كان عليها الشاعر لما يكابده من شوق وحنين، وفي قوله (سقى السرحة المحلال ... ) دعاءً لها، وفي قوله (فيا طيب رباها، ويا برد ظلها) مناجاة لها فيها حسرة ولوعة وفي قوله (فهل أنا إن علّنت...) استبعاد وخيبة أمل في تحقيق أمنيته، ثم يخبرنا الشاعر أن هذه (السرحة) يحميها رجل يصفه بـ (شكس الخليفة وخائف وشفيق)، ويبدو أن الشاعر قد بلغ به الوجد مبلغاً فاضطر إلى التصريح فقال:

أباي الله إلا أن سرحةً مالكٍ ... على كل أفنان العضاء تروقاً

في هذا البيت تحرّر الشاعر من قيد الكتمان والتستر، فصرح وأعلن إذ يأتي استعمال حرف الجر (على) استجابة للحالة النفسية والانفعالية التي كان عليها، إذ إن (على) فيها معنى الاستعلاء والتسلط ولذلك بدأ بها فقال (على كل أفنان ....) فهذا الاستعلاء وهذا التسلط يتناسب مع قضاء الله سبحانه في قوله (أباي الله) إذ فيه معنى الجوب، أي أن (سرحة مالك) قضى الله وأوجب أن يكون لها من الحسن والجمال ما لا يكون لغيرها مما حولها من (أفنان العضاء). فاستعمال الشاعر لحرف الجر (على) لم يكن اضطراراً بل جاء لغرض سعى إليه الشاعر، أراد عن طريقه إظهار معنى التفوق والتفرد بما حباها الله وخصّها به من جمال وطلعة وبهاء.

إضمار (أن) الناصبة وإبقاء عمله

(أ) من غير أن يعوض منها شيء

1- منه قول طرفة:

ألا أيّهذا الزّاجري أحضّر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي

الضرورة في قوله (أحضّر) إذ نصب على إضمار (أن)، ويبدو أن الشاعر أراد أن يجمع معنيين هما الاستمرار ومعنى الاستقبال فأضمر ونصب.

ففي الإضمار دلالة الاستمرار لأن ذكر (أن) مع المضارع تخلصه إلى الاستقبال والنصّ عليه فلذلك أضمر. ولكنه نصب للدلالة على الاستمرار الذي تضمن معنى الاستقبال. أي أن حضوره الوغى لا ينقطع ولا يفتر أبداً في الحال أو الاستقبال وهذا هو الذي حمل الآخر على زجره ولومه، لأن في ذلك نكتة بلاغية، إذ إن الحضور مع الوغى جعله مستمراً

في الحال والاستقبال، أما حضور الذات فجعله مقيداً بالنصّ على الاستقبال وليس مستمراً، فقد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً، بخلاف حضوره الوعى فهو لا يحفل متى قام عوده.

ومثل ذلك يقال في قول أبي طالب:

**لقد خفتُ إن لم يصلح الله أمركم ... تكونوا كما كانت أحاديثُ وائلٍ**

إذ أراد بالإضمار والنصب الدلالة على الاستمرار الذي تضمن معنى الاستقبال، أي أن يكون شأنكم في حال عدم إصلاح أمركم في الحال أو الاستقبال مثل أحاديث وائل فأنتم على هذه الحالة لا تنقطعون ولا تفترون أبداً.

**عدم ذكر (أن) مع الفعل الواقع خبراً لـ (عسى)**

1- ومنه قول الشاعر:

**وماذا عسى الحجاجُ يبلِّغُ جهدهُ ... إذا نحنُ جاوزنا حفيرَ زيادٍ**

الضرورة فيه عدم اقتران الفعل الواقع خبراً لـ (عسى) بـ أن.

ويبدو أن عدم الذكر جاء للدلالة على السرعة، وترك المهلة، لأن ذكر (أن) مع المضارع تخأصه إلى الاستقبال الذي يستغرق زمناً فقولنا (وماذا عسى الحجاج أن يبلغ ... ) غير قول الشاعر (وماذا عسى الحجاج يبلغ ... ) إذ أراد الشاعر بعدم ذكر (أن) معنى: أننا جاوزنا موضوع حفير زياد فماذا عسى الحجاج يبلغ جهده، أي أن الحجاج مهما جهد وبالغ في الوصول إلينا فلن يُفلح، لأننا قد بلغنا ذلك الموضوع، فدلالة عدم الذكر هي السرعة في توقع الوصول إلى المقصود وبغير مهلة أو إبطاء.

2- ومنه قوله:

**عسى الكزبُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءَهُ فرَجٌ قريبُ**

البيت لهديبة بن خشرم من قصيدة قالها في الحبس يخاطب فيها ابن عمّه أبا نمير، وكان محبوساً معه، والقصة معروفة، إن دلالة عدم ذكر ثلاثم حالة الشاعر النفسية، إذ أراد بها معنى الرجاء القريب بلا تراخ، أو مهلة، أو إبطاء فسباق الحال الذي عليه الشاعر يدل على أنه يرجو السرعة في فك حبسه والتحرر من قيد السجن، وهذا المعنى لا يتأتى مع ذكر (أن) التي تعمق معنى التراخي في (عسى).

ومثل ذلك يقال في قول الشاعر:

**عسى الله يُغني عن بلادِ ابنِ قادرٍ ... بمُنهمٍ جَوْنِ الرِّبابِ سكوبٍ**

أراد الشاعر بعدم ذكر (أن) الدعاء والرجاء في سرعة توقع تحقيق المقصود ولاسيما ما يخص نعمة نزول المطر وما تجلبه من خير يفيد الحرث والنسل.

## حذف حرف النداء في النكرة المقبل عليها

1- ومنه قول العجاج:

**جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي**

الضرورة في قوله (جاري) إذ حذف حرف النداء والأصل يا جارية والشاعر يخاطب امرأته، وذلك أنه عزم السفر فكان يرمّ رحل ناقته لسفره، فقالت له: ما هذا الذي ترمّ! فحذف حرف النداء للدلالة على الفور وعدم التراخي وسرعة الإجابة والردّ، إذ إن النداء يعدّ أسلوباً إفصاحياً انفعالياً فدلالة الحذف هنا تناسب سياق الحال الذي عليه الشاعر إذ يستدعي منه السرعة والفور بدلالة حذف التاء على الترخيم فقال (جاري) وأصلها يا جارية. وكان يحاول عمل جُلسٍ لبعيره فَهَزِنْتُ فقال لها:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ... سيري وشفاعي على بعيري

ويقال العذير ها هنا: الصوت لأنه كان يرجز في عمله، فأنكرت عليه ذلك

1- ومنه قوله:

**فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي ضِبَاعٌ وَجَرَّرِي... بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدِ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ**

الأصل: يا ضباع، فحذف حرف النداء لأنه أراد دلالة الفور وعدم المهلة ولا يتأتى ذلك بذكر أداة النداء إذا قال (ياضباع) إذ إن النداء معناه مد الصوت بحرف العلة الطويل الذي يمثل أعلى درجات الوضوح السمعي، فاقتطاع الأداة من الكلام وعدم ذكرها يتبعه اقتطاع زمن ودلالة أيضاً.

وضع الفعل موضع المصدر على تقدير حذف (أن)

وابطال عملها دون معناها:

1- منه قول الشاعر:

**وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرٌ بِشُرْطَةٍ... وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفْشُ بِكَبِيرِ**

الضرورة في قوله (إلا يسير) إذ وضع الفعل (يسير) موضع المصدر أي (أن يسير).

ويبدو أن الشاعر لم يضع الفعل موضع المصدر، وليس هناك (أن) محذوفة، لأن المعنى الذي أراده الشاعر لا

يتأتى مع المصدر ولا مع إضمار (أن)، إذ هناك فرق في المعنى والدلالة في قولنا:

وما راعني إلا يسيرُ مع الفعل

وما راعني إلا أن يسيرَ مع الفعل + أن = مصدر مؤول

وما راعني إلا سيرُهُ مع المصدر الصريح

فقول الشاعر (وما راعني إلا يسير...) أراد باستعمال الفعل المضارع استحضر الحدث حتى ليبدو كأنه مشاهد حال الإخبار به أمامه وأمام المخاطب فالصورة الحاضرة المشاهدة في قوله (إلا يسير بشرطة) لا تتأني إلا مع الفعل المضارع. أما (أن) فيكون الفعل معها للاستقبال وتكون دلالة المصدر المئول (أن يسير) على مجرد معنى الحدث أي لمجرد السير، بخلاف المصدر الصريح (ما راعني إلا سيره) إذ يحتمل أن في سيره صفة معينة هي التي راعت الشاعر، ويحتمل أيضًا أن مجرد السير هو الذي راعه، وبذلك يتبين أن لكل تركيب دلالاته ومعناه، وأن الشاعر اختار التركيب المناسب للمعنى الذي قصده وسعى إليه.

2- ومنه قول جميل:

**جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا ... وَحَقَّ لِمِثْلِي يَا بَثِينَهُ يَجْزَعُ**

والضرورة في قول (يجزع) على تقدير المصدر المئول من (أن) المحذوفة والفعل المضارع. ويلاحظ في بناء البيت أنه صدر بالفعل الماضي (جَزَعْتُ) للدلالة على تحقق الجزع ووقوعه، وأنه ختم البيت بالفعل المضارع (يجزع) للدلالة على الاستمرار والدوام فكأن الجزع لا ينقطع عنه، فهو في جزع دائم بسبب الفراق. وهذا المعنى لا يتحقق مع (أن) إذ يكون المعنى على الاستقبال.

3- ومنه قول الآخر:

**أَوْ لَيْسَ مِنْ عَجَبِ أَسْأَلُكُمْ ... مَا خَطْبُ عَادِلْتِي وَمَا خَطْبِي**

الضرورة في قوله (أسألكم)، إذ وضع الفعل (أسألكم) موضع المصدر على تقدير حذف (أن) وإرادة معناها من غير إبقاء عملها.

ويبدو أن المعنى الذي أراده الشاعر دوام السؤال واستمراره، إذ ما دامت عادلتها حاضرة وموجودة على الدوام. فسؤاله لا ينقطع ولا يفتر، فإذا انقطع العذل بانقطاع عادلتها فإن سؤاله سينقطع، إذ لا حاجة به له، فالفعل (أسألكم) يدل على دوام المسألة وعدم انقطاعها وهذا المعنى لا يتحقق مع (أن) والمصدر المئول.

استعمال الحرف اسمًا

### 1- استعماله مجرورًا بحرف الجر

**أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ كَنِيْبًا وَبَعْلَهَا ... عَلَى كَالنَّفَا مِنْ عَالِجٍ يَنْبَطِّخُ**

الضرورة في قوله (على كالنفا) فجاءت الكاف اسمًا مجرورًا بحرف الجر (على).

إن اجتماع حرفي الجر (على) و(الكاف) جاء به الشاعر للجمع بين داليتين هما الاستعلاء والتشبيه بالصفات، إذ

إن الشاعر استعمل (على) في أول البيت في قوله (أبَيْتُ عَلَى مَيِّ كَنِيْبًا) للدلالة على الضرر وما ألم به من حزن، فكأن

الكأبة علتها واستعلت عليه بخلاف (بعلمها) فقد بات ناعم العيش (يتبجح) (على كالنقا من عالج) والنقا: القطعة من الرمل، وعالج: موضع بالبادية. أي كان (بعلمها) وهو في هذه الحال من الاسترخاء والاستلقاء على الرمل يشبه حال من يتبجح على شيء يشبه النقا من عالج. إذ هناك فرق بين قولنا (وبعلمها يتبجح على النقا من عالج) وقول الشاعر (وبعلمها يتبجح على كالنقا من عالج)، وإنما يريد الشاعر أن يشبه حال بعلمها بحالة من شبه يتبجح على شيء يشبه الرمل من عالج جاء في معاني النحو/3/61 (وقوله: يضحكن عن كالبرد المنهم) هي ليست بمعنى مثل تمامًا، وإنما هي أقل منها درجة في التشبيه فقولك (يضحكن عن مثل البرد) أقرب إلى المشبه به من الكاف).

2-ومنه قول الآخر:

**عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا ... تَصِلُ وَعَنْ قِيضٍ بِيَدَاءِ مَجْهَلٍ**

الضرورة في قوله (من عليه) إذ دخلت (من) وهي حرف جر على (على) وهي اسم بمعنى فوق، وعدّها ضرورة جاء على رأي ابن عصفور.

ويبدو أن هناك فرقاً بين قولنا (عَدَّتْ من فوقه)، وقول الشاعر (عَدَّتْ من عليه) فالفوقية غير الاستعلائية، فالفوق ضد التحت، والعلو ضد السفلى. إذ إن الفوقية تحتمل الملامسة وغيرها، أما الاستعلاء فلا يكون إلا باللامسة جاء في معاني النحو (وتقول: سقط من عليه الثوب، والثوب ليس فوقه وإنما هو محتويه، فإن قلت سقط من فوقه، احتمل أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط. واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط، وتقول: أمررتُ يدي فوق المنضدة، ولا يشترط في ذلك أنك لامست المنضدة، فقد تكون لامستها، وربما لم تكن لامستها وتقول: أمررت يدي على المنضدة، ومن على المنضدة ومعنى ذلك أنك لامستها)

ويبدو أن الشاعر بقوله (من عليه) أراد أن يصور حالة القطة وهي تطير حول فرخها وقد أجهدت نفسها في طلب الماء فهي تسرع في طيرانها تجئ وتذهب خوفاً عليه واشفاقاً، فهي قريبة منه ملامسة له تحس حاله والخطر الذي يحيق بها وبه في هذه الأرض الفقر التي لا يهتدى فيها إلى ماء، وهذا المعنى لا يتأتى مع (فوق).

3-ومنه قول الشاعر قطري بن الفجاءة:

**فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِينَةً \*\*\* مِنْ عَنِ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي**

استعمل الشاعر حرف الجر (عن) اسماً، إذ يعد ذلك ضرورة عند ابن عصفور.

والشاعر يصف شجاعته التي جعلته (درينة) للرماح أي حلقة يُتعلّم عليها الطعن، أو ترساً يرد السهام عن أصحابه. ويبدو أن هناك فرقاً بين قولنا (من يميني) وقول الشاعر (من عن يميني)، ففي الأول معنى الابتعاد من جهة اليمين من دون

التصاق، جاء في الكتاب (وتقول جلست عن يمينه) فجعله مترخياً عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه). وجاء في معاني النحو 54/3 (جئته من يمينه) أنك جئت من هذه الجهة وأن ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين، (وجئته من عن يمينه) معناه أن ابتداء مجيئك كان منحرفاً عن جهة اليمين). إذ إن الشاعر أراد بقوله (من عن يميني) أن الرماح تلامس جسده (الدرية) أو تكاد تلامسه. وهذا فيه ما فيه من معنى الشجاعة والتضحية والإيثار فكان أصحابه يحتمون به من الرماح والسهام فلا تصل إليهم.

### دخول (حتى) على الضمير وجزمها له:

1- منه قول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُفِي أَنَسٌ ... فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ

الضرورة في قوله (حَتَّاكَ) إذ دخلت (حتى) على الضمير، بخلاف حرف الجر (إلى) فإنه يدخل على الضمير وغيره، يقول ابن عصفور (فحكّم لـ (حتى) بحكم (إلى) بدلاً من حكمها لما اضطر).

ويبدو أن هناك فرقاً في المعنى والدلالة، حمل الشاعر على استعمال (حتى) وعدل عن استعمال (إلى)، ويظهر هذا الفرق خلال عقد موازنة بينهما وعلى النحو الآتي:

- 1- اشتراك الأداة في الدلالة على انتهاء الغاية.
- 2- قوة (إلى) وأصالتها، وضعف (حتى) وفرعيتها، إذ إن (إلى) أصلية في وظيفة الجر، أما حتى فمتعددة الوظائف.
- 3- إن مجرور (حتى) لا يذكر إما لتعظيم أو تحقير، جاء في كتاب (الأصول) (وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف، وذلك قولك ضربت القوم حتى زيد، فزيد من القوم وانتهى الضرب إليه فهو مضروب مفعول ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظم شأنًا وإلا فلا معنى لذكره).
- ولذلك يُحمل استعمال الشاعر لـ (حتى) على هذا المعنى أي أن ليس هناك من يقصدونه لقضاء حاجاتهم من الفتيان إلا ابن أبي زياد، وهو أعظمهم شأنًا.
- 4- إن (حتى) تفيد تقضي الفعل شيئاً فشيئاً إلى الغاية، أمّا (إلى) فليست كذلك، جاء في معاني النحو 35/3 (ولذا يجوز أن تقول: كتبتُ إلى زيدٍ ولا يجوز أن تقول: كتبت حتى زيد، لأن الكتابة لا تتقضى شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى زيد)، فقول الشاعر:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيْبُ

أي أن الإتيان تقضى شيئاً فشيئاً إلى أن انتهى إليك، وهذا المعنى لا يكون مع (إلى) يتضح من ذلك أن المعنى كان له أثرٌ

في اختيار الشاعر هذا اللفظ وعدوله عن ذلك اللفظ، وأدل على ذلك قول الفاكهي (إن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفى بها).

### حذف نون (لكن)

ومنه قول الشاعر النجاشي الحارثي (قيس بن عمرو بن مالك)، من أبيات يخاطب بها ذنبًا:

وماء كلون الغسل قد عاد آجناً ... قليل به الأصوات في بلد محل  
وجدت عليه الذنب يعوي كأنه ... خليج خلا من كل مالٍ ومن أهل  
فقلت له يا ذنب هل لك في فتى ... يواسي بلا من عليك ولا بخل  
فقال هداك الله للرشد إنما ... دعوت لما لم يأت سبغ قبلي  
فلسنت بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل  
فقلت عليك الحوض إنني تركته ... وفي صغوه فضل القلوص من السجل  
فطرب يستعوي ذنابًا كثيرة ... وعدت وكل من هواه على شغل

وكان النجاشي قد عرض له ذنب في سفره، فدعاه إلى الطعام وقال: هل لك ميلٌ إلى أخٍ - يعني نفسه - يواسيك في طعامه بغير من ولا بخلٍ فقال له الذنب: قد دعوتني إلى شيء لم يفعله السباع قبلي من مؤكلة بني آدم، وهذا لا يمكنني فعله، ولست بآتيه ولا أستطيعه، ولكن إن كان في مائك الذي معاك فضلٌ مما تحتاج إليه فاسقني منه).

إن ذكر الأبيات متصلة يساعدنا كثيرًا في فهم دلالة الحذف التي وردت في البيت الخامس في قوله (ولاك اسقني)، وقد عدّ ذلك من الضرائر القبيحة، إلا أن الأمر يختلف إذا ما نظرنا إلى هذا الحذف من زاوية المعنى والدلالة إذ تبين ما يأتي:

- 1- إن حذف النون في (لكن) عوض عنها بإثبات (الألف) ومدّ الصوت فيها إذ يشمل ذلك أعلى درجات الوضوح السمعي، وذلك للدلالة على الاستحالة في تلبية الدعوة التي سبقت هذا الاستدراك من جهة، ومن جهة أخرى للدلالة على تحقيق الأمر المستدرك وهو قبول الذنب أن يسقى من الماء الذي عند الشاعر، إذ إن (لكن) إذا وليتها جملة فهي ليست عاطفة وإنما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، فهي في هذا الموضع تمحضت للاستدراك، ولذلك يأتي حذف النون ومدّ الصوت للدلالة على الحالة التي كان عليها الشاعر والذنب معًا إذ (إن طريقة إلقاء الشخص تجعلنا على علم بمزاجه).
- 2- في قول الشاعر في البيت الرابع (إنما دعوت لما لم يأت سبغ قبلي) يدل على أن الذنب قرّر أمرًا لا يدفعه المخاطب (الشاعر) بدلالة (إنما) التي تفيد ذلك، فهو تذكير بأمر معلوم، لأن كل واحد يعلم أن مؤكلة الذنب أمر غير وارد. ويأتي قول الذنب:

(فلست بأتيه ولا أستطيعه) ليؤكد ذلك الأمر، لأن الإتيان والاستطاعة أمر مستحيل في نظر الذئب، ولكن شرب الماء أمرٌ هين على الذئب والشاعر معاً، ولذلك حذف وخفّف فقال: ولاك اسقني...، لأن السقاية أو الإسقاء أخف من الإتيان والاستطاعة وتلبية دعوة الشاعر ليشاركه في الطعام.

وبذلك يتضح أن الحذف في هذا الموضوع له دلالاته التي حرص الشاعر على إظهارها بعدوله عن المقيس إلى النادر، إذ (إن ارتكاب هذه الضرائر يعود إلى ذوق الشاعر).

فضلاً عن (أن طريقة تنعيم الكلمة يمكن أن تستعرض من خلالها مجموعة كاملة من المشاعر، الانشراح والبهجة، والذل والكآبة).

#### استعمال الكاف اسمًا:

إذ يقع فيه (الكاف) موقعًا إعرابيًا، أي أنه يكون ركنًا من أركان بناء الجملة فيطلبه الفعل فاعلاً أو مفعولاً. إن كتب اللغة والنحو – قديمها وحديثها – تمرّ بهذا الموضوع مرورًا عابرًا مكتفية بذكر بعض الشواهد من دون أي بحث أو استقراء.

فقد تبيّن في أثناء البحث أن هذا الاستعمال محدّد بضوابط وعلاقات تركيبية تقوم على مجموعة روابط تحكم هذا النوع من الاستعمال، منها:

1- إن هذا الاستعمال لا يردّ إلا إذا كان الكلام منفيًا، فلا يردّ في الكلام المثبت، إذ إن جميع النصوص التي بين أيدينا

جاءت منفيًا، نذكرها بحسب التسلسل الزمني:

1- قال امرؤ القيس: فَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٌ... ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبٍ

2- قال لبيد: ما عاتب المرء الكريم كنفسه... والمرء يصلحه الجليس الصالح

3- قال جرّان العود النميري:

ولم أرَ كالموقود تُرجى حياته... إذا لم يرعه الماء ساعة ينضخ

4- قال البحتري: ولم أرَ كالدنيا خليفة صاحبٍ... محببٌ متى تحسن بعينه تعنق

5- قال المتنبي:

وما قتل الأحرارَ كالعفو عنهم... ومن لك بالحرّ الذي يحفظ اليدا

6- وقال آخر: ولم أرَ كالمعروف أما مذاقه... فحلو وأما وجهه فجميل

7- وقال آخر: وما رفع النفس الدنيّة كالغنى... ولا وضع النفس الكريمة كالفقر

8- والشاهد النحوي:

أَتَهَوْنَ وَلَنْ يَنْهِيَ ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَيْتُ الْقَتْلُ

9- وقال شوقي: ولا يبني الممالك كالصحايا ... ولا يُدني الحقوق ولا يحق

وقال أيضًا: ولا يُنبئك عن خلق الليلي ... كَمَنْ فَقدَ الأُحبةَ والصحابا

والكلام في هذه النصوص جميعها جاء منفياً ولم يرد مثبتاً في أي واحد منها.

2- ويلاحظ أيضاً أن ورود الكلام منفياً، يعني أن في (الكاف) شيئاً من معنى النقص لهذا النفي، ومعنى ذلك أن

الكلام يتضمن شيئاً من معنى الحصر الذي هو طريقة عن طرائق التوكيل يلجأ إليها المتكلم وإذا عدنا إلى

النصوص ثنائية وأسقطنا أداة النفي والكاف أصبح الكلام مثبتاً والمعنى قائم فقول امرئ القيس (لم يفخر عليك

كفأخر) يكون بعد إسقاط أداة النفي والكاف (يفخر عليك فأخر) وكذلك الأمر في قول المتنبي (قتل الأحرار العفو

عنهم) وهكذا سائر النصوص.

3- في ضوء الملاحظة المتقدمة يمكن أن تضع أداة الحصر (إلا) مكان (الكاف) من غير أن يكون هناك اختلاف كبير

في المعنى، ففي قول شوقي (ولا ينبئك عن خلق الليلي) كون الكلام على النحو الآتي:

ولا يُنبئك عن خلق الليلي ... إلا مَنْ فقدَ الأُحبةَ والصحابا

ويمكن أن نقيس ذلك على سائر النصوص، كما يمكننا أن نسمي هذا الأسلوب أسلوب الحصر بالكاف.

4- غير أن الفرق بين الحصر بـ (إلا) والحصر بالكاف، هو أن الحصر بـ (إلا) يكون واضحاً بيئاً (في الصوت

والمعنى) ولا يكون إلا في الأمر الذي ينكره المخاطب أو ما ينزل هذه المنزلة. أما الحصر بالكاف فيكون دقيقاً

لطيفاً، ولا يكون في الأمر الذي ينكره المخاطب، بل ربما جاء في الأمور التي يقرها المخاطب أو يسعى إليها،

كما هو واضح في النصوص موضوع البحث.

5- ترد الكاف في المقارنات السامية عنصرًا من عناصر الإشارة التي تدخل في تركيب مجموعة من ألفاظ الإشارة،

ففي الحبشية مثلاً Zeku بمعنى (ذلك) ومؤنثة enteku بمعنى (تلك) والجمع المذكر والمؤنث elleku بمعنى

(أولئك)، وكذلك في آرامية الكتاب المقدس تكون dikkan , dek.

وفي العبرية ترد الكاف في الأداة الإشارية (ken) فهي مكونة من (كاف التشبيه) ونون إشارية بمعنى (هذا) أو (ذاك)

ومعناها الأصلي (مثل هذا) أو (مثل ذلك).

أما في العربية فالكاف تدخل في تركيب ألفاظ الإشارة وبعض ضمائر المخاطب.

وفي ضوء هذه المقارنات يمكن القول إن استعمال الكاف اسمًا يمكن أن يمثل مرحلة قديمة، ويبدو أنها أقدم في الاستعمال

من كلمة (مثل) التي شاع استعمالها فيما بعد، في حين انحسر استعمال الكاف (اسمًا)، إلا إذا قصد إليه المتكلم قصدًا.

أما في الاستعمال القرآني فلم يرد هذا الاستعمال، إلا أنه وردت آية كريمة جاء فيها الكلام منفياً مع كلمة (مثل) في قوله تعالى (ولا يُبَيِّنُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ) فاطر/35.

وليس الكاف بمعنى (مثل) تماماً، جاء في معاني النحو/3/61 (وهي ليست بمعنى (مثل) هي أقل منها درجةً في التشبيه). وفي الختام، فإن هذا الاستعمال الذي تميزت به الكاف فيه من اللطافة والدقة ما يحملنا على بعثه من جديد وإشاعة استعماله في كتاباتنا الأدبية نثرًا وشعرًا، فهو طريقة من طرائق التوكيد، إذ ما استعملت في الكتابة الأدبية أضفت عليها شيئاً من القوة والرصانة بوصفه استعمالاً أصيلاً موعلاً في القدم وفيه شيء من النكتة البلاغية مما يجعله مختلفاً عن أسلوب الحصر بـ (ما) و(إلا).

### خاتمة البحث

لقد تناولت هذه الدراسة اللغوية سمات المعجم المقترح، أي: الخصائص والمنهج المقترح لذلك المعجم؛ بسرد نقاط عن المنهج المقترح، قد توصلت الباحثة إليها، وهي بمثابة خاتمة أيضاً. ويجوز تلك الخصائص التي ينبغي مراعاتها. تعتبر نتائج تفصيلية تحت مسمى مبحث "سمات المعجم المقترح"، كما كشف البحث بعد هذه الدراسة عن تضارب آراء اللغويين حول الضرورة؛ فمنهم من يرى أن الشاعر ألجأه الوزن والقافية للوقوع في تلك الضرورة، ومنهم من يرى أن الشاعر ارتكبها عن غير اضطرار، بل كان يقصدها متعمداً لغرض بلاغي.

وقد أشارت الدراسة إلى أهمية ارتباط الدراسات النقدية للضرائر الشعرية بالمعارف الحديثة التي تكشف لنا أبعاد العمل الأدبي موضوع النقد، فمما لا شك فيه أن تحليلنا للعلة الكامنة في الضرائر الشعرية أهم وأخطر من الحكم بالضرورة كعلة للتجاوزات اللغوية. وكما عمقنا نظرتنا التحليلية للضرورة كان ذلك أحرى بتكشاف المزيد من القيم الفنية الخفية، بعيداً عن نظرة الباحثين العجلة للضرورة على أنها المشجب حين تعيهم الحيل في استجلاب علة منطقية لأي بيت لا يتفق مع قواعد اللغة؛ فأصبحت علة الضرورة سلاحاً مشهراً على كل بيت مخالف للقواعد وتضاربت حوله آراء النحاة بتبرير تلك الظاهرة عن طريق حيل التأويل والتقدير والافتراضات الذهنية؛ كل ذلك بسبب عدم البحث عن العلة الحقيقية لما أسموه ضرورة عن طريق المعالجة الدلالية الكامنة في البلاغة النفسية لتلك الظاهرة.

وعليه فقد عمدنا في ذلك البحث إلى استبطان علة ما يسمى بـ(الضرورة الشعرية) للآتي ذكره:

- تبرئة ثلثة من جهابذة الشعراء من وصمة(الضرورة الشعرية) التي نظر إليها جُلُّ النحويين والنقاد العرب القدماء على «أن الضرورة اضطرار أو عجز لا نصيب لها من الإرادة الشعرية في شيء»، أو أنها «رخصة»، أو أنها«خطأ أو غلط»، أو أنها «ما يضطر إليه الشاعر اضطراراً»

- إثبات أن للشعر لغة خاصة؛ لأنه فن يتطلب حرية الفنان، فإذا خرج الشعراء عن مألوف القول، فلا داعي لوصف ذلك بالضرورة؛ حيث إن ما يسمى بالضرورة، ليست مسببة عن الإلجاء، بل إنها قد تأتي في الشعر حال السعة بغرض أن يُعبّر الشاعر من خلال ذلك عن إحساسه وما يختلج في داخله من معان وأغراض تخفيفاً عليه من القيود التي قد التزم بعضها من وزن وقافية، وتحقيقاً لهدف معنوي، أو نكتة لها قيمتها.

- إثبات أن (الضرورة)- عند بعض من ألفوا فيها- هي ما يمارسه الوزن على قواعد اللغة، أو ما تمارسه قواعد اللغة على الوزن.

وتوصل البحث كذلك إلى النتائج العامة الآتية:

- الاحتياج إلى بحث كهذا بمثابة خزانة وبنك حاوٍ للضرائر في أهم معاجم العربية المعنية بذلك.
- إثبات أن دراسة ظاهرة الضرورة ليست مقتصرة على النحاة وإن كانوا أكثر العلماء تصدياً لهذه الظاهرة، بل إن البحث في ذلك هو من الأبحاث البيئية (بين الصناعة المعجمية، وعلم البلاغة والنقد وعلم اللغة الصوتي والاجتماعي والنفسي... إلخ) مما يدل على حيوية البحث في هذه الظاهرة وجدية النظر فيها.
- وجوب أن نولي اهتماماً كبيراً بمصادر الضرائر اللغوية المختلفة خاصة المعجمية.
- إثبات أن ما أطلق البعض عليه ضرورات، إنما هي إما لهجات، أو شذوذ لغوي، أو ضرورات دلالية كان يقصدها الشاعر قصداً لغرض بلاغي كما تبين لهذا البحث.

## المصادر والمراجع

- أثر النحاة في البحث البلاغي للدكتور/عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، الطبعة الأولى، 1975م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1982م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، 4/263، دار العلم للملايين.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، دار الفكر.
- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري المكتبة العصرية ببيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الغرناطي، تح عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.
- تهذيب اللغة للأزهري، تح عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر.
- التركيب اللغوي للأدب، د/لطف عبد البديع، القاهرة، لونجمان، 1997م.
- جمهرة اللغة لابن دريد، دار العلم للملايين، بيروت ط1، 1987م.
- الخصائص، ابن جنبي، 2/408، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، الطبعة الرابعة، دار مصر، 1357م.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1983م.
- ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، 1981م.
- ديوان الشماخ بن ضرار، تح صلاح الهادي، دار المعارف بمصر ط1، 1986م.
- ديوان العجاج، شرح وتحقيق عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت.
- ديوان المتلمس الضبعي تح حسن الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة 1968م.
- ديوان امرئ القيس تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط3.
- ديوان جميل بثينة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980م.
- ديوان زهير بن أبي سلمة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964م.
- ديوان طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، دار صادر، بيروت، 1980.

- ديوان علقمة الفحل، دار الكتاب العربي بحلب ط1، 1969م.
- ديوان ليبيد بن ربيعة العامري تحقيق إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، دار الحديث، بيروت ط2، 1984م.
- شرح أشعار الهذليين تحقيق عبد الستار أحمد فرج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط1، 1955م.
- شرح الكافية، رضي الدين الإسترابادي، جامعة قار يونس- ليبيا، 1975م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، 347/5، دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تح عبيد درويش، مطبوعات مجمع اللغة بالقاهرة 1985.
- شرح شواهد الشافية لابن الحاجب مطبوع مع شرح الشافية لابن الحاجب.
- شرح شواهد المغني للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس.
- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي، د/عبد العال شاهين، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، 1982م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي-المطبعة السلفية-القاهرة-1341هـ.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية.
- عنف اللغة، جان جاك لوسركل، ترجمة د/محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005م.
- فن البلاغة للدكتور/عبد القادر حسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1984م.
- الكتاب، سيوييه، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخناجي القاهرة.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.
- لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية د/حماسة عبداللطيف -ط1- دار الشروق.
- المحتسب لابن جني ط وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تح عبد الستار أحمد فرج.
- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- معاني النحو، د/فاضل السامرائي، بغداد، 1991م.
- معجم الشعراء العرب، مكتبة القدسي، القاهرة، ط2، 1982م.

- 
- المقتضب للمبرد تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت
  - همع الهوامع للسيوطي، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط1، 1327هـ.